السلطة الوطنية الفلسطينية

الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني

الأهداف الإنمائية للألفية (MDGs)

(تقرير إحصائي)

كانون ثاني/يناير، 2009

تم إعداد هذا التقرير حسب الإجراءات المعيارية المحددة في ميثاق الممارسات للإحصاءات الرسمية الفلسطينية 2006

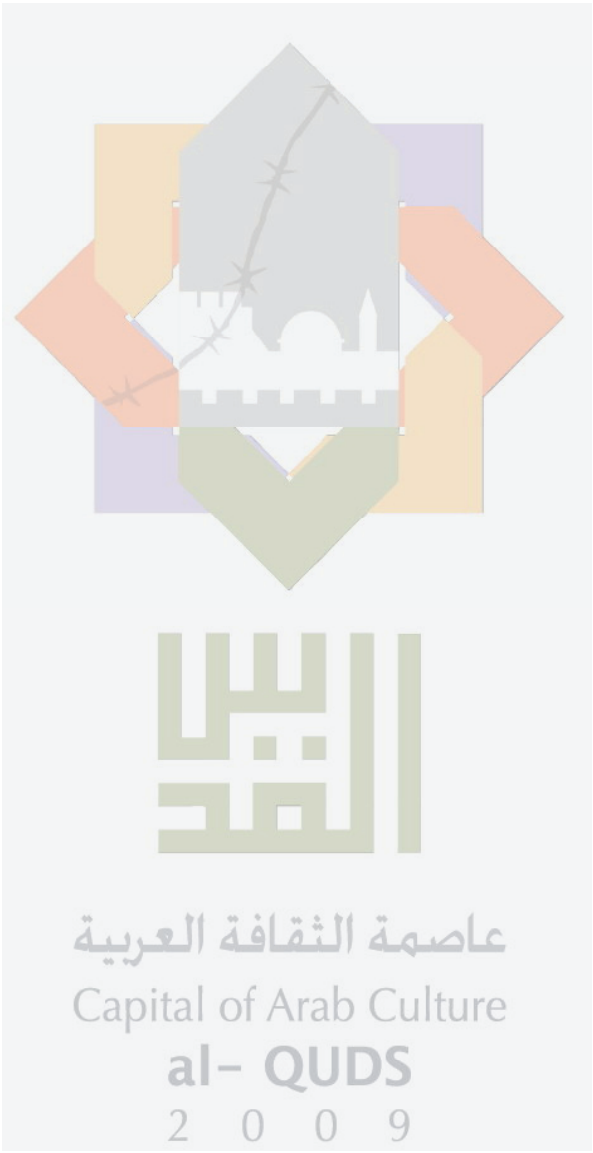

© محرم، 1430هـ - كانون ثاني، 2009.
جميع الحقوق محفوظة.

في حالة الاقتباس، يرجى الإشارة إلى هذه المطبوعة كالتالي:

الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني،2009 . الأهداف الإنمائية للألفية (MDGs)-تقرير إحصائي. رام الله - فلسطين.

جميع المراسلات توجه إلى:
الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني
ص.ب. 1647، رام الله- فلسطين

هاتف: 6340 242 2 (970/972)

فاكس: 6343 242 2 (970/972)

بريد إلكتروني: diwan@pcbs.gov.ps

صفحة إلكترونية: http://www.pcbs.gov.ps

قائمة المحتويات

الموضـــــوع	الصفحة
تقديم	
مقدمة	
الهدف الأول: القضاء على الفقر المدقع والجوع	09
الهدف الثاني: تحقيق تعميم التعليم الابتدائي	17
الهدف الثالث: تعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة	25
الهدف الرابع: تخفيض معدل وفيات الأطفال	31
الهدف الخامس: تحسين صحة الأمهات	37
الهدف السادس: مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والملاريا وغيرهما من الأمراض	47
الهدف السابع: ضمان توفر أسباب بقاء البيئة	51
الهدف الثامن: إقامة شراكة عالمية من أجل التنمية	59
ملحق: تقييم التقدم المحرز نحو تحقيق الأهداف وتوفر البيانات حولها وجودتها	67

شكر وتقدير

تم طباعة هذه النشرة بتمويل من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي/برنامج مساعدة الشعب الفلسطيني (UNDP/PAPP) لمشروع "المعرفة الإحصائية وبناء القدرات لمراقبة الأهداف الإنمائية الألفية في الأراضي الفلسطينية المحتلة"

تنويه

تجدر الإشارة الى أن محتويات النشرة تعتبر من مسئولية الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني ولا تعكس بأي حال موقف الأمم المتحدة أو برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP).

تقديم

يأتي إعداد هذا التقرير الإحصائي حول الأهداف الإنمائية للألفية ضمن الجهود الوطنية المبذولة حول رصد التقدم المحرز نحو تحقيق هذه الأهداف. فقد بذلت جهود وطنية سابقة في هذا المجال تمثلت في إعداد ونشر تقريرين وطنيين حول تقدم العمل نحو تحقيق الأهداف، فصدر التقرير الأول عام 2002، والتقرير الثاني عام 2005. ويأتي إعداد هذا التقرير الإحصائي مساهمة من الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني في ترجمة التزام السلطة الوطنية الفلسطينية بمبادئ إعلان الألفية الصادر عن الأمم المتحدة في شهر أيلول/سبتمبر عام 2000، حيث كانت الأهداف الإنمائية للألفية دائما أحد المحددات الأساسية لإعداد خطط التنمية الفلسطينية. يتميز هذا التقرير بأنه يستند إلى قائمة الأهداف الإنمائية المعدلة والتي اعتمدها الأمين العام للأمم المتحدة في شهر كانون ثاني 2008.

تشير المعطيات بأنه لو أتيحت الظروف السياسية الملائمة للتنمية في فلسطين لكانت فلسطين من بين أفضل الدول في مجال التقدم المحرز نحو تحقيق الأهداف، ولكن نظرا للإجراءات الإسرائيلية العنيفة ضد الأراضي الفلسطينية منذ اندلاع انتفاضة الأقصى في شهر أيلول عام 2000، والتي شملت الأرض والإنسان الفلسطيني، فقد واجهت خطط التنمية معوقات تفوق قدرة أي دولة على مواجهتها. علما بأن السلطة الوطنية الفلسطينية بدأت منذ قيامها عام 1994 العمل بشكل حثيث على معالجة الوضع القائم الذي كان متدهورا بشكل كبير نتيجة للاحتلال الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية منذ عام 1967، وبذلت جهود كبيرة للنهوض بالمجتمع الفلسطيني في مختلف المجالات كالصحة، والتعليم، ومحاربة الفقر، وتحسين البيئة والبنية التحتية وغيرها. فتم خلال فترة قصيرة وبمساعدة المجتمع الدولي إحراز تقدم ملموس في هذه المجالات، حيث تشير الإحصاءات إلى أن اتجاهات التنمية كانت إيجابية في جميع المجالات خلال فترة ما قبل عام 2000.

لكن منذ أواخر عام 2000، تغيرت الظروف باندلاع انتفاضة الأقصى، حيث قامت قوات الاحتلال الإسرائيلي بعمليات تدمير واسعة للبنية التحتية، وإغلاق مؤسسات التعليم، والاعتداء على المراكز الصحية وسيارات الإسعاف، وتدمير المزارع وشبكات بنيتها التحتية، وإقامة الحواجز على الطرق بين المدن ومنع العمال الفلسطينيين من الوصول إلى أماكن عملهم، الأمر الذي أدى إلى تدهور كبير في الإنجازات التي تم تحقيقها خلال الفترة الماضية. وكان نتيجة لهذه الممارسات أن حصل ارتفاع في معدلات الفقر بين أفراد المجتمع الفلسطيني، وازدياد في معدلات وفيات الأطفال والأمهات حيث قضى عدد كبير منهم على الحواجز الإسرائيلية، كما حصل صعوبة في تقديم الخدمات الصحية وخاصة برامج تطعيم الأطفال، وزيادة معدلات الإعاقة الناتجة عن الإصابات المباشرة، وتسرب الأطفال من التعليم، وتدمير البيئة، وتشريد أعداد كبيرة من المواطنين بسبب هدم بيوتهم.

نأمل من خلال إعداد هذا التقرير أن نقدم عرضا احصائيا لواقع تقدم العمل على تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية في فلسطين من خلال البيانات الإحصائية المتوفرة على شكل سلاسل زمنية منذ عام 1995 وحتى عام 2008. وإننا إذ نعرض هذه المعلومات فإننا نؤكد بأن السلطة الوطنية الفلسطينية ملتزمة التزاما تاما بالأهداف الإنمائية للألفية وستبذل قصارى جهدها لتحقيق هذه الأهداف من خلال وضع الخطط اللازمة لذلك.

كانون ثاني، 2009

د. لؤي شبانه
رئيس الجهاز

مقدمة

من أقوال الرئيس أبو مازن في افتتاح مؤتمر الاستثمار الفلسطيني في نابلس بتاريخ 2008/11/22
" لا تنمية فعلية ومستدامة في ظل الاحتلال"

"أن قيام السلطة الوطنية بتنفيذ مئات المشاريع الصغيرة والمتوسطة في المناطق الريفية، والأكثر تضرراً من جدار الفصل والاستيطان، وإقرارها للعديد من المشاريع الأساسية التنموية في منطقة الأغوار، والتزامها بتنفيذ برنامج الألف مشروع، إنما يأتي في سياق سعينا لتعزيز قدرة المواطنين على الصمود، وتوفير الخدمات الأساسية، وخلق فرص العمل لآلاف المواطنين، وكذلك تعزيز العمل المشترك مع القطاع الخاص، الذي يقوم بتنفيذ هذه المشاريع".

تنفيذا لالتزام فلسطين بالأهداف الإنمائية للألفية، فقد عملت على إعداد تقارير لرصد التقدم المحرز نحو تحقيق هذه الأهداف بشكل دوري. وهذا التقرير هو التقرير الوطني الثالث ضمن سلسلة تقارير الرصد، فصدر التقرير الأول عام 2002 والذي أشرف على إعداده بشكل كامل مكتب برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP) في فلسطين، بينما صدر التقرير الثاني عام 2005 والذي تم إعداده بالتعاون بين السلطة الوطنية الفلسطينية من خلال اللجنة التوجيهية الفلسطينية لأهداف التنمية الألفية وعدد من منظمات الأمم المتحدة وبعض المؤسسات الفلسطينية الأخرى. يمتاز هذا التقرير عن سابقيه بأنه يعرض التقدم للقائمة المعدلة من الأهداف الإنمائية للألفية وغاياتها ومؤشراتها. حيث اعتمدت الأمم المتحدة القائمة المعدلة من الأهداف في شهر كانون ثاني/يناير 2008، وأوصت اللجنة الإحصائية للاسكوا في دورتها الثامنة التي عقدت في بيروت في شهر تشرين أول/أكتوبر 2008 بضرورة أن تقوم الدول الأعضاء بإعداد تقارير وطنية اعتمادا على القائمة المعدلة.

يتلخص التعديل الذي حصل على الأهداف والغايات والمؤشرات مقارنة مع النسخة السابقة منها بأنه تم تعديل في صيغة بعض الأهداف والغايات والمؤشرات، إضافة الى زيادة عدد الغايات من 18 غاية إلى 21، والمؤشرات من 48 مؤشر إلى 60 مؤشرا (أنظر http://css.escwa.org.lb/sd/14OCT08/1_4A.pdf). وقد جاء التعديل بناء على توصية الأمين العام للأمم المتحدة في تقريره المقدم إلى الجمعية العامة عن أعمال المنظمة، حيث اقترح إدراج أربع غايات إضافية علاوة على المؤشرات المناسبة لقياس التقدم المحرز نحو بلوغها.

نظرا للظرف السياسي غير المستقر السائد في الأراضي الفلسطينية، فإنه يصعب الالتزام بخطط تنموية طويلة الأجل تضمن تحديد رؤى وتوجهات يمكن السيطرة عليها لضمان السير نحو تحقيق الأهداف الانمائية. فخلال السنوات الثماني الماضية مرت الأراضي الفلسطينية بمراحل متباينة تمثل بعضها بفترات استقرار نسبي، وفترات أخرى شهدت تدهورا شديدا سواء من الناحية الأمنية أو التنموية. ففي الفترة من أيلول عام 2000 إلى بداية عام 2004 كانت الإجراءات الإسرائيلية ضد الأراضي الفلسطينية شديدة جدا، تمثلت في تدمير شبه كلي للإنجازات التي تحققت خلال الفترة السابقة، وفي الفترة 2004-2005 طرأ تحسن نسبي على الأوضاع، الأمر الذي انعكس إيجابا على العملية التنموية. ومنذ عام 2006، وبعد الانتخابات التشريعية الفلسطينية، ساءت الأوضاع من جديد نتيجة للمقاطعة الدولية للسلطة الوطنية الفلسطينية ووقف المساعدات التنموية، مما أدى إلى تدهور شديد في جميع النواحي. ولكن على الرغم من عودة المجتمع الدولي للتعامل مع السلطة في عام 2007 واستئناف المنح المقدمة إليها، إلا أن الوضع ما زال مترديا نتيجة الانقسام الحاصل بين شطري الوطن. وجميع هذه الظروف ألقت بظلالها السلبية على العملية التنموية برمتها.

من أهم العوامل الإيجابية التي يمكن استغلالها للنهوض بالتنمية في فلسطين اعتماد السلطة الوطنية لخطط الاصلاح والتنمية التي بدأت وزارة التخطيط الفلسطينية باعتمادها كأساس لعملها، فتم إعداد خطة التنمية متوسطة المدى للأعوام 2005-2007، وخطة الإصلاح 2008-2011، والتي تتقاطع بشكل كبير مع الأهداف الانمائية للألفية. وهذا الأسلوب من التخطيط ساهم بشكل أساسي في ربط المساعدات الإغاثية قصيرة المدى ببرامج التنمية طويلة الأجل مثل محاربة الفقر وتعزيز الادارة وتنسيق المساعدات.

يساهم هذا التقرير على مساعدة السلطة الوطنية الفلسطينية في توجيه التخطيط نحو رؤية تنموية وطنية وتوطين أهداف التنمية الألفية وتبنيها، وتحسين التخطيط الوطني من خلال نظام شامل للمراقبة يكون بمثابة البوصلة التي توجه عملية التخطيط.

يعرض التقرير وصفا للتقدم المحرز نحو تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية في فلسطين، من خلال الإحصاءات التي يوفرها الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني على شكل سلاسل زمنية حيثما توفر ذلك، إضافة لمحاولة تحديد التحديات ونقاط القوة الخاصة بالأهداف، مع توصيات قد تساهم في الإسراع بالعمل نحو تحقيق الهدف.

يشتمل هذا التقرير على ثمانية فصول رئيسية يتناول كل فصل منها هدفا بالتحليل، إضافة لملحق تقييمي على شكل جدول حول إمكانية تحقيق الأهداف حتى عام 2015، وتقييم لجودة الإحصاءات والقدرة على التحليل وملاءمة الظروف المساندة.

وأخيرا لا بد من الإشارة إلى أنه في ظل الظروف السياسية القائمة في فلسطين، فإنه يصعب التكهن بمدى القدرة على الالتزام بالوعد حتى عام 2015 لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، حيث لا يستطيع أحد الجزم بالاتجاه الذي يمكن أن تؤول إليه الأوضاع الأمنية والاقتصادية والاجتماعية خلال فترة زمنية محددة، فقد بينت التجربة أن الأوضاع تتقلب في هذه المنطقة بسرعة كبيرة.

الهدف 01

القضاء على الفقر المدقع والجوع

نظرا لعدم توفر بيانات إحصائية حول معظم المؤشرات للفترة قبل 1995 بسبب عدم وجود نظام إحصائي وطني في تلك الفترة، تم اعتبار سنة الأساس لكل مؤشر هي أول سنة توفرت فيها بيانات وطنية وليس عام 1990 كما حددته الأهداف الإنمائية للألفية.

الهدف الأول: القضاء على الفقر المدقع والجوع

تعتبر ظاهرة الفقر من أخطر التحديات التي تواجه المجتمع الفلسطيني، وخاصة أنها لا تخضع لاتجاه محدد يمكن من اتخاذ إجراءات فاعلة لمعالجتها بسبب ارتباطها بشكل وثيق بالظروف السياسية التي تمر بها الأراضي الفلسطينية بشكل خاص والمنطقة بشكل عام. فالمساعدات التي تقدم للشعب الفلسطيني غالبا ما تأخذ الطابع الإغاثي بدلا من الطابع التنموي للاستجابة الطارئة للتطورات الميدانية السائدة، مما يؤدي إلى هدر الكثير من الجهد والوقت المخصص للتخطيط التنموي. ففي الفترات التي تستقر فيها الظروف السياسية نسبيا وتنتظم المساعدات الدولية نجد أن معدلات الفقر تنخفض بشكل ملموس، ولكنها تقفز بسرعة عندما يتغير نمط المساعدات نتيجة لتدهور الوضع السياسي.

نظرا لإدراك السلطة الوطنية الفلسطينية لأهمية مكافحة الفقر وأثره السلبي على التنمية المستدامة، تشكل سياسات مكافحة الفقر إحدى المحددات الرئيسية التي ترتكز عليها خطط التنمية الفلسطينية. فعلى سبيل المثال، اشتملت الخطة متوسطة المدى 2005-2007 على أربعة مجالات لبرامج تنموية في الخطة تتقاطع مع الأهداف الإنمائية للألفية، وهي: ضمان الحماية الاجتماعية، والاستثمار في رأس المال، والاستثمار في المؤسسات ذات الإدارة والتوجيه الجيد، وخلق بيئة لنمو القطاع الخاص (تقرير تقدم سير العمل على الأهداف الإنمائية للألفية 2005، وزارة التخطيط الفلسطينية).

جدول 1.1: المؤشرات التي تقع تحت الهدف الأول للفترة 1996-2007

المؤشر	السنة										
	1996	1997	1998	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007
1.1 نسبة السكان الذين يقل دخلهم عن خط الفقر الوطني*	23.6	22.5	20.3	..	27.9	..	..	25.6	29.5	30.8	34.5
2.1 معدل فجوة الفقر	6.2	6.0	5.5	..	7.6	..	..	6.6	8.0	8.5	9.8
3.1 حصة أفقر خمس في الاستهلاك الوطني	..	..	..	..		..	..	..	..	4.4	4.3
4.1 معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي لكل شخص عامل	..	..	..	..	11.3	9.8-	0.0	0.8	0.2	0.1-	0.0
5.1 نسبة العمالة إلى السكان	31.0	32.3	35.4	36.5	28.9	26.2	30.0	29.6	31.2	31.6	32.9
6.1 نسبة السكان العاملين الذين يقل دخلهم عن خط الفقر الوطني	..	..	..	..	..	..	..	..	..	35.1	38.4
7.1 نسبة العاملين لحسابهم الخاص والعاملين من أفراد الأسرة المساهمين في نفقاتها إلى مجموع العاملين	34.5	32.7	38.9	29.3	33.2	37.1	39.2	37.6	36.2	36.1	36.2
8.1 معدل انتشار حالات الأطفال ناقصي الوزن دون الخامسة من العمر	3.6	..	..	2.5	..	..	..	4.9	..	2.9	..
9.1 نسبة السكان الذين لا يحصلون على الحد الأدنى من استهلاك الطاقة الغذائية		..	..	..	..	..	..	..	..	..	..

.. : تعني لا يتوفر بيانات

*: تم اعتماد خط الفقر الوطني بدلا من دولار واحد وذلك لأن القيمة الشرائية للدولار الواحد متدنية بسبب معدلات الأسعار العالية في الأراضي الفلسطينية نتيجة لارتباط الاقتصاد الفلسطيني بالاقتصاد الاسرائيلي.

الغاية 1.أ: تخفيض نسبة السكان الذين يقل دخلهم اليومي عن دولار واحد إلى النصف، في الفترة من 1990 إلى 2015

لا يوجد اتجاه ثابت لمعدلات الفقر في الأراضي الفلسطينية، فهي تتأرجح بين الزيادة والنقصان متأثرة بشكل مباشر بالظروف السياسية القائمة. ولا يتوقع تحقيق الغاية المنشودة حتى عام 2015

تشير المعطيات في جدول (1) إلى أن معدلات الفقر في الأراضي الفلسطينية شهدت مرحلتين، هما: أ) مرحلة انخفاض خلال الفترة ما قبل عام 2000، ب) مرحلة ارتفاع، وهي مرحلة ما بعد عام 2000. ففي المرحلة الأولى كانت معدلات الفقر تتناقص بسرعة حتى أن مستويات تراجع الفقر كانت تسير بسرعة تحسن أفضل من الاتجاه المطلوب لتحقيق الغاية المنشودة حتى عام 2015 (انظر شكل 1.1)، بينما في الفترة ما بعد عام 2000 انعكست الصورة، حيث يلاحظ من المعطيات بأن معدلات الفقر كانت في تزايد سريع مع الزمن، وهو بالعكس تماما عن ما هو مطلوب. الأمر الذي ينبئ باستحالة تحقيق الغاية حتى عام 2015 إذا استمرت معدلات الفقر تسير في هذا الاتجاه.

تبين المعطيات بأن للفقر وجه ريفي، حيث يلاحظ بأن معدلات الفقر في الريف أعلى منها في المناطق الحضرية. وهذه الظاهرة جديرة بالأخذ بعين الاعتبار عند وضع خطط مكافحة الفقر، إذ لا بد من أن يؤخذ البعد المكاني كعنصر أساسي عند توجيه خطط التنمية.

وفي الجانب الآخر، يلاحظ بأن علاقة الفقر بجنس رب الأسرة بدأ يأخذ اتجاها عكسيا بعد عام 2000، ففي الفترة ما قبل عام 2000 كانت الأسر التي ترأسها نساء أكثر فقرا، بينما بعد عام 2000 انعكست الصورة فأصبحت الأسر التي ترأسها نساء أقل فقرا مقارنة مع الأسر التي يرأسها ذكور. وقد يكون لطبيعة مشاريع التنمية التي تشرف عليها المنظمات النسوية إضافة لأخذ الحكومة هذا المتغير بعين الاعتبار أثر على تحسن دخل الأسر الفقيرة التي ترأسها نساء.

شكل 1.1 :مقارنة بين الاتجاه الحقيقي والغاية المنشودة للذين يقعون تحت خط الفقر الوطني في الأراضي الفلسطينية 1996 -2007

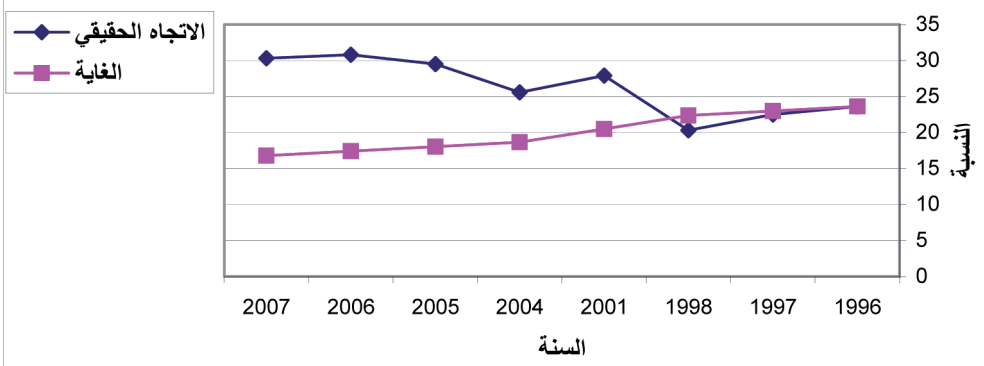

منذ عام 2000، بدأ الجوع يتزايد بين الفقراء في فلسطين. حصة الفقراء متدنية جدا وثابتة في الاستهلاك الوطني

فبالإضافة إلى تزايد معدلات الفقر في الأراضي الفلسطينية، فإن فجوة الفقر أيضا في اتساع مستمر منذ عام 2000، ويلاحظ من جدول (1) أن الفجوة كانت تضيق قبل عام 2000، إلا أنها بدأت في الاتساع وبشكل متسارع بعد تلك الفترة (أنظر شكل 2.1). إن الاستمرار بهذا الوضع يفاقم مشكلة معالجة الفقر في فلسطين، حيث يترتب على الحكومة وضع الخطط لتقليص معدلات الفقر وتقليص فجوة الفقر في آن واحد. وعند الأخذ بعين الاعتبار جنس رب الأسرة نجد أن وضع الأسر التي ترأسها نساء أخذ بالتحسن بشكل ملحوظ بعد عام 2000 مقارنة مع الأسر التي يرأسها رجال.

شكل 2.1: فجوة الفقر في الأراضي الفلسطينية، 1996 - 2007

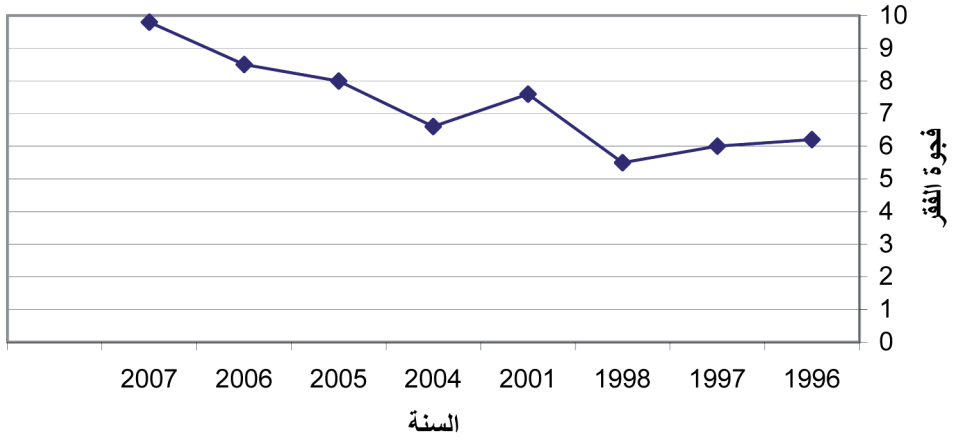

يعطي مؤشر حصة أفقر خمس من السكان من الاستهلاك الوطني صورة عن عدالة توزيع الاستهلاك بين فئات المجتمع، فكلما اقتربت حصتهم من 20 % كلما دل ذلك على عدالة التوزيع وكلما انخفضت النسبة دل ذلك على سوء العدالة. يتضح من جدول (1) أن حصة أفقر خمس من السكان في الأراضي الفلسطينية منخفضة جدا حيث لا تتجاوز 5 % في عامي 2006 و 2007 مع وجود تفاوت واضح بين الضفة الغربية وقطاع غزة، حيث تنخفض النسبة الى 1.6 % في الضفة الغربية وترتفع الى 11.9 % في قطاع غزة.

الغاية 1.ب: تحقيق العمالة الكاملة والمنتجة والعمل اللائق للجميع، بمن فيهم النساء والشباب

نسبة العمالة إلى السكان متدنية جدا في قطاع غزة وبين الإناث وفي المخيمات. ومن غير المتوقع تحقيق الغاية حتى عام 2015

تشير المعطيات في جدول (1) أن نسبة العاملين إلى مجموع السكان تتبع نسقا ثابتا منذ عام 1996 وحتى عام 2007، فيلاحظ أن النسبة في الضفة الغربية أعلى منها في قطاع غزة، وبين الذكور أعلى من مثيلتها بين الإناث، وفي المناطق الحضرية والريفية أعلى من المخيمات. فخلال الفترة منذ عام 1996 وحتى عام 2000 كانت النسب أعلى منها في الفترة عام 2001 - 2007. يتضح من جدول (1) وشكل (3.1) أن النسبة كانت في تزايد مستمر حتى عام 2000، ثم انخفضت خلال عامي 2001 و 2002 وبدأت بالارتفاع منذ عام 2003، ومنذ عام 2005 زادت عن المستوى الذي كانت عليه في عام 2001. وبناء على هذه المعطيات فإنه لا يتوقع بلوغ الغاية المنشودة حتى عام 2015 من حيث تحقيق العمالة الكاملة والمنتجة والعمل اللائق.

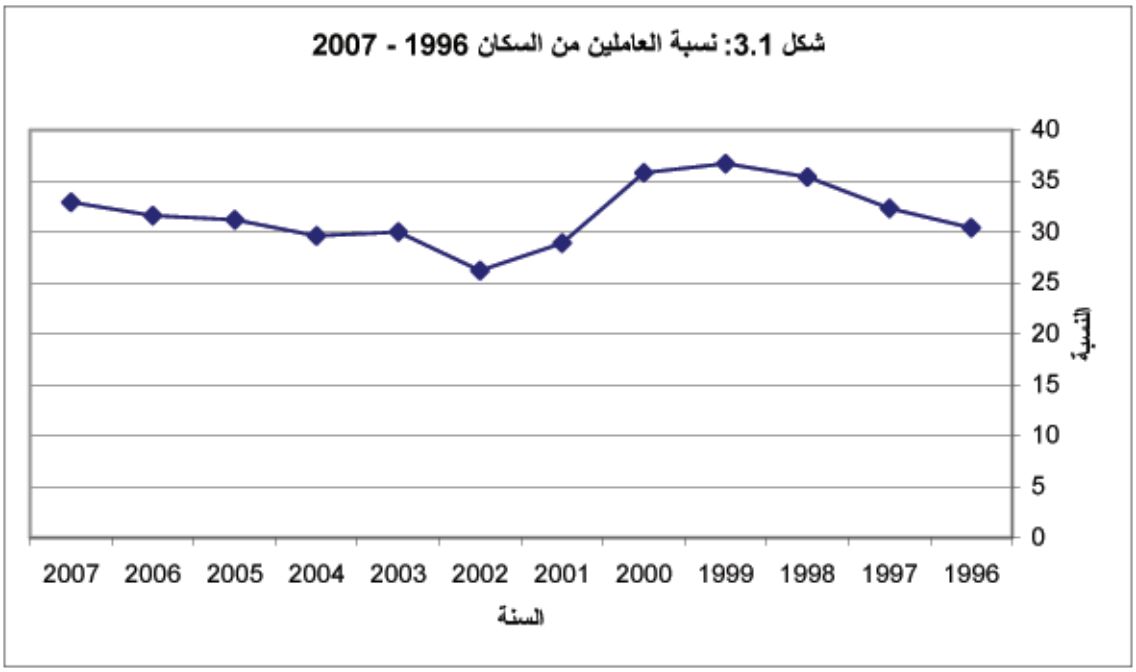

توفير فرصة عمل لا تعني الخروج من دائرة الفقر. فأكثر من ربع العاملين في الأراضي الفلسطينية هم من الفقراء

تفيد المعطيات بارتفاع نسبة العاملين والذين يقعون ضمن دائرة الفقر. فقد بلغت نسبتهم في عام 2006 35.1 % وفي عام 2007 38.4 % من مجمل العاملين. وهذه المعطيات تشير إلى أن توفير فرصة العمل ليست كافية للخروج من دائرة الفقر مما يستدعي سن تشريعات حول الحد الأدنى للأجور بحيث يكون هذا الحد فوق خط الفقر.

الإناث العاملات يساهمن أكثر من الذكور العاملين في نفقات الأسرة

تشير البيانات خلال الفترة 1996-2007 (شكل 4.1) إلى أن نسبة العاملين والمساهمين في نفقات الأسرة في الضفة الغربية أعلى في قطاع غزة. ، وكذلك تبين المعطيات بأن الإناث العاملات يساهمن بنسبة أكبر في نفقات الأسرة من الذكور. ويلاحظ أيضا أن العاملين في المناطق الريفية أكثر مساهمة في نفقات الأسرة من أولئك القاطنين في المناطق الحضرية وفي المخيمات. حيث تنخفض نسبة مساهمة العاملين من المخيمات في نفقات الأسرة بشكل ملحوظ مقارنة مع الحضر والريف.

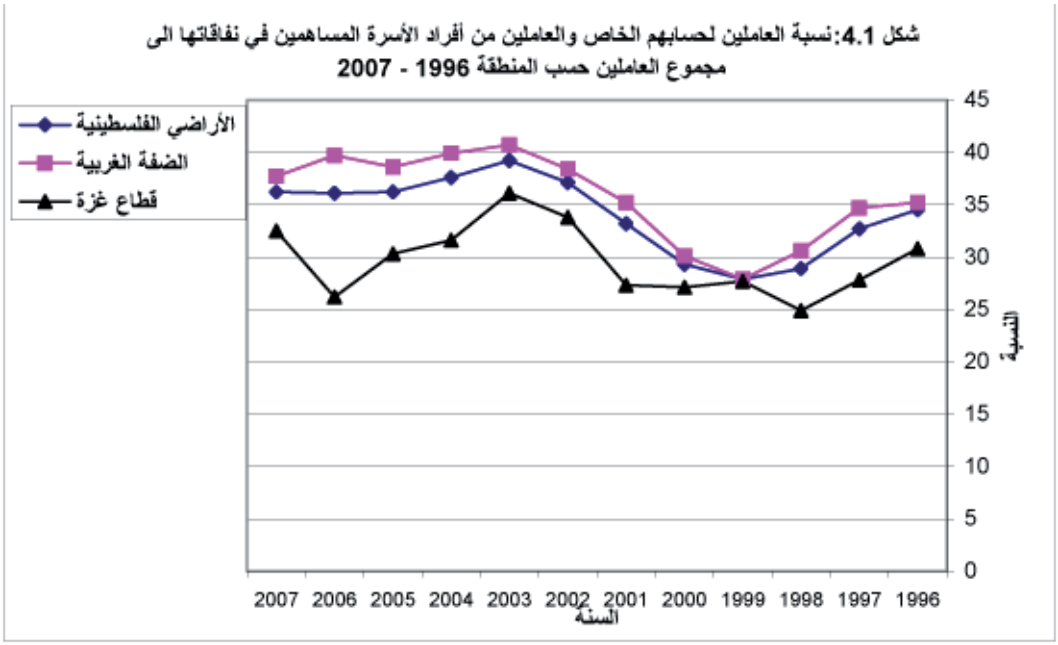

الغاية 1.ج : تخفيض نسبة السكان الذين يعانون من الجوع إلى النصف، في الفترة من 1990 إلى2015

الإناث أكثر عرضة للجوع من الذكور في المجتمع الفلسطيني، ويمكن تحقيق الغاية المنشودة من خلال جهود إضافية قليلة حتى عام 2015

يعتبر نقص الوزن لدى الأطفال مؤشرا قويا على الفقر، ويمكن الاستعانة بهذا المؤشر بدلا من مؤشر كمية السعرات الحرارية التي يحصل عليها الفرد في ظل صعوبة توفير مؤشر السعرات الحرارية. تشير المعطيات في جدول (1) إلى أن معدلات نقص الوزن في الأراضي الفلسطينية منخفضة إلى حد ما، حيث لم تتجاوز النسبة الكلية 5 % خلال الفترة 1996-2006. ولكن عند المقارنة على مستوى الجنس أو المنطقة يلاحظ أن هناك تباينا كبيرا بين الذكور والاناث لصالح الذكور، فتبين البيانات أن معدلات نقص الوزن بين الاناث أعلى منها بين الذكور خلال الفترة المذكورة. ولكن لا يوجد اتجاه محدد للاختلاف بين الضفة الغربية وقطاع غزة. هذه المعطيات تحتاج إلى الأخذ بعين الاعتبار عند وضع السياسات المتعلقة بمعالجة سوء التغذية، فلا بد من أخذ البعد المكاني وجنس الفرد خلال التخطيط لمعالجة هذه الظاهرة.

شكل 5.1: نسبة الأطفال ناقصي الوزن حسب المنطقة، 1996 - 2006

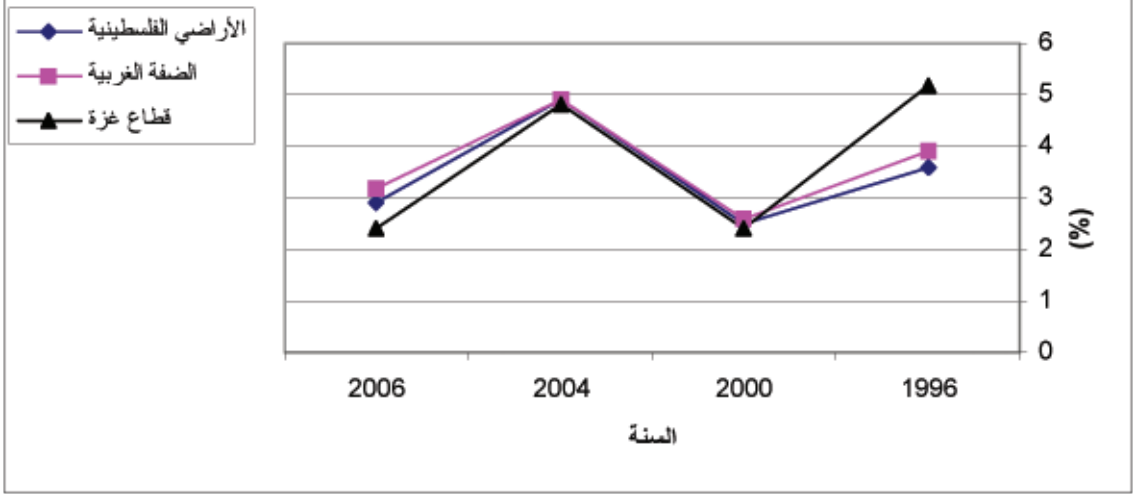

التحديات:

يواجه مكافحة الفقر في الأراضي الفلسطينية العديد من التحديات، والتي يمكن تلخيص أبرزها بما يلي:

- الغموض الذي يكتنف إحراز تقدم ملموس على المستوى السياسي والاقتصادي، حيث يتوقع استمرار الاحتلال لفترة طويلة وازدياد تردي الوضع الاقتصادي
- التوقع باستمرار ازدياد عدد الفقراء في الأراضي الفلسطينية
- استمرار سياسة الإغلاق وما لها من آثار مباشرة على صعوبة حركة البضائع داخل الأراضي الفلسطينية ومع اسرائيل ومع الدول العربية، تجعل عملية التنبؤ على المديين المتوسط والطويل أمرا صعبا.
- انعدام الأمن الغذائي بين شريحة عريضة من المجتمع الفلسطيني
- انتشار أمراض سوء التغذية بين الأطفال دون الخامسة
- توجيه المساعدات التنموية إلى مساعدات اغاثية طارئة كلما حدث انهيار في العملية السياسية ما يجعل المشاريع التنموية عرضة للانهيار في أي وقت
- ارتفاع معدلات البطالة في الأراضي الفلسطينية
- ارتفاع معدلات النمو الديمغرافي التي تزيد العبء على سوق العمل الفلسطيني من خلال دخول أعداد كبيرة سنويا الى هذا السوق، إضافة إلى اغلاق سوق العمل الإسرائيلي أمام الفلسطينيين
- تركيبة المجتمع الفلسطيني الديمغرافية، حيث يعتبر المجتمع الفلسطيني مجتمعا فتيا، الأمر الذي يؤثر سلبا على العديد من النواحي، فيزيد معدلات الإعالة والحاجة إلى مرافق الخدمات من تعليم وصحة ورفاه وغير ذلك
- ضمان توفير كميات غذاء ذات جودة مناسبة خاصة للشرائح الاجتماعية التي تعاني من الفقر والعوز في ظل غياب نظام رفاه اجتماعي شامل في الأراضي الفلسطينية
- التدني في مستويات التحصيل العلمي لدى التلاميذ مما يساعد في إغراق سوق العمل الفلسطيني بعناصر تفتقر إلى المهارات التي تساعد في بناء نظام منتج، مما ينعكس سلبا على جودة الخدمات والمنتجات
- استمرار سياسة مصادرة الأراضي وهدم البيوت من قبل اسرائيل، تؤثر بشكل سلبي على شريحة واسعة من المجتمع الفلسطيني، وخاصة أولئك الذين يعتمدون على الزراعة في مصادر دخلهم.

نقاط القوة

على الرغم من التحديات الجسيمة التي تواجه معالجة الفقر في الأراضي الفلسطينية، إلا أنه يوجد العديد من الفرص التي يمكن استغلالها لتكون عوامل مساعدة في تقليص معدلات الفقر، ومن أبرزها:

- استيعاب القطاع العام الفلسطيني أعدادا كبيرة من العاملين منذ قيام السلطة الوطنية الفلسطينية وحتى الآن، حيث تساهم السلطة باستيعاب حوالي 23.0 % من مجموع العاملين في الأراضي الفلسطينية
- استمرار المانحين بتقديم الدعم للسلطة الوطنية الفلسطينية والمنظمات غير الحكومية الأمر الذي يمكن السلطة من دفع رواتب موظفيها بانتظام وتوفير فرص عمل جديدة
- القدرات العالية للفلسطينيين على التكيف مع الظروف الاستثنائية، حيث بينت المسوح المختلفة التي نفذها الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني حول أثر الإجراءات الإسرائيلية على ظروف المعيشة إلى أن معظم الأسر الفلسطينية اتخذت إجراءات فعالة للتكيف مع الظروف المختلفة التي مرت بها الأراضي الفلسطينية منذ اندلاع انتفاضة الأقصى في أواخر أيلول عام 2000.
- اعتماد السلطة الوطنية الفلسطينية على الخطط الاستراتيجية متوسطة المدى (خطة 2005-2007) وخطة الإصلاح 2008-2011
- التزام عدد من المنظمات الدولية في تقديم المساعدات الغذائية للمحتاجين (برنامج الغذاء العالمي)
- استمرار وكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين بتقديم خدماتها للاجئين الفلسطينيين
- وجود تنسيق بين الجهات المانحة ووكالات الأمم المتحدة التي تقدم المساعدات للشعب الفلسطيني مما يزيد من فعالية هذه المساعدات

التوصيات

- أن تتبنى الحكومة سياسات سكانية آخذة بعين الاعتبار معدلات الزيادة السنوية العالية
- تطوير خطط وطنية لمكافحة الفقر وتحسين تغطية المساعدات الاجتماعية، وتطوير أنظمة الضمان الاجتماعي وشبكات الحماية الاجتماعية
- وضع الخطط لمعالجة مشكلة البطالة مع ضمان ظروف عمل وأجور ملائمة تخرج العاملين من دائرة الفقر
- توفير بنية تحتية وخدمات ملائمة وخاصة في مجال التعليم والصحة والمواصلات والطاقة وتوفير كوادر بشرية مؤهلة لتقديم هذه الخدمات
- تطوير استراتيجيات لتأمين الغذاء بكميات استراتيجية للتجاوب مع أي ظروف طارئة واستثنائية
- تطوير سياسة لتنسيق المساعدات وضمان وصولها لمستحقيها وبانتظام

الهدف 02

تحقيق تعميم التعليم الابتدائي

الهدف الثاني: تحقيق تعميم التعليم الابتدائي

تشير المعطيات الإحصائية المتوفرة إلى أن هدف تعميم التعليم الأساسي في فلسطين قد شارف على التحقيق، وإذا استمرت المعدلات بنفس المستوى فإنه سيتم الوصول للغايات المنشودة قبل عام 2015

حقق قطاع التعليم إنجازات كبيرة منذ قيام السلطة الوطنية الفلسطينية عام 1994، فكان هناك توسع كبير في بناء المدارس ومتوازن من حيث التوزيع الجغرافي، فتم إنشاء مدارس جديدة في العديد من التجمعات السكانية التي لم يكن فيها مدارس، وإقامة مدارس إضافية في جميع التجمعات التي يوجد فيها مدارس لاستيعاب الزيادة السنوية الطبيعية في أعداد الملتحقين في التعليم، وإضافة غرف صفية جديدة في العديد من المدارس. وصاحب الزيادة في أعداد المدارس استيعاب أعداد كبيرة من المعلمين الجدد. وكذلك كان هناك توسع أفقي في البرامج التعليمية فأضيفت تخصصات ومساقات جديدة تتناسب مع التطور الذي يشهده العالم وخاصة في مجال تكنولوجيا المعلومات. وقد أدى توفر المدارس في مختلف المناطق الى زيادة كبيرة في التحاق الاناث بالتعليم وتقليل معدلات تسربهن نتيجة لقرب المؤسسات التعليمية من أماكن سكنهن وفصل العديد من المدارس المختلطة. وشهدت أيضا مؤسسات التعليم العالي إقبالا كبيرا من قبل الإناث، حيث أصبحت أعداد الإناث تفوق أعداد الذكور فيها.

كل هذه الإنجازات كانت ثمرة جهود وخطط طموحة قامت الوزارة بإعدادها وتبنيها، من خلال اعتماد استراتيجيات واضحة وقابلة للتنفيذ في جميع المجالات، سواء المحافظة على معدلات التحاق عالية ونسب تسرب منخفضة وتوفير التعليم للجميع وسياسات الصحة المدرسية والمدرسة الصديقة للطفل وبرامج الإرشاد التربوي والتقليل من العنف في المدارس وتطوير التقويم الذاتي للمدارس وتدريب وتأهيل المعلمين وغير ذلك.

جدول 1.2: مؤشرات التعليم 1995 - 2008

المؤشر	السنة*								
	1995	1997	2001	2003	2004	2005	2006	2007	2008
1.2: صافي نسبة القيد في مرحلة التعليم الأساسي	87.5	87.9	91.7	92.0	91.3	89.0	87.5	83.9	..
2.2: نسبة التلاميذ الذين يباشرون الدراسة في الصف الأول ويبلغون الصف الأخير من التعليم الأساسي	..	..	98.3	97.2	99.3	99.4	99.4	99.4	99.4
3.2: معدل الإلمام بالقراءة والكتابة لدى السكان الذين تتراوح أعمارهم بين 15 و24 سنة	96.7	97.0	98.7	98.7	98.9	99.2	99.1	99.1	..
مؤشرات إضافية:									
معدلات الالتحاق الإجمالية في المرحلة الأساسية	..	..	96.8		96.0	95.2	..	..	..
معدلات التسرب من المرحلة الأساسية:									
ذكور	..	2.13	1.75	0.94	0.85	0.80	0.85	..	..
إناث	..	1.57	1.12	0.63	0.64	0.54	0.58	..	..
تطور أعداد المدارس	1,474	1,611	1,853	2,006	2,109	2,192	2,277	2,430	..

.. : تعني لا يتوفر بيانات

*: بالنسبة للمؤشرين 1.2 و 2.2 والمؤشرات الإضافية فإن السنة تعني نهاية السنة الدراسية، مثلا 1995 تعني السنة الدراسية 1994 / 1995

الغاية2 .أ: ضمان تمكن الأطفال في كل مكان، الذكور منهم والإناث على حد سواء، من إتمام مرحلة التعليم الابتدائي بحلول عام2015

صافي نسبة القيد في مرحلة التعليم الابتدائي:

شهدت معدلات الالتحاق بالتعليم العام في الأراضي الفلسطينية قفزة نوعية منذ عام 1994، حيث يتضح من خلال جدول (1.2) والذي يستند على تقديرات نسب الالتحاق باستخدام أعداد الطلاب الملتحقين بالمدارس وتقديرات السكان، أن نسب الالتحاق بالتعليم في المرحلة الأساسية[1] في الأراضي الفلسطينية مرتفعة، وإن تراوحت معدلات الالتحاق خلال الفترة 1995-2007 بين الارتفاع والانخفاض، إلا أن الانخفاض في السنوات الأخيرة قد يفسر بسبب ضعف التقديرات السكانية نتيجة لطول الفترة بين تنفيذ تعداد 1997 وفترة التقدير، إضافة إلى تسرب الطلاب خلال فترة الانتفاضة من المدارس نتيجة للإجراءات الإسرائيلية. وعند تقدير معدلات الالتحاق من خلال المسوح الأسرية التي ينفذها الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني يتبين أن المعدلات مرتفعة، مما يعني أنه قد يكون لتقديرات السكان أثر على تقدير معدلات الالتحاق (انظر جدول 3.2).

وفي مجال تعزيز المساواة بين الجنسين، تشير البيانات إلى أن هناك تقاربا كبيرا في معدلات الالتحاق بين الذكور والإناث وهو في الغالب لصالح الإناث.

لقد أثرت الظروف السياسية التي سادت الأراضي الفلسطينية منذ أيلول عام 2000 سلبا بشكل كبير على العملية التعليمية في الأراضي الفلسطينية من حيث نوعية التعليم، فقد بينت نتائج اختبارات القدرة في مادتي الرياضيات واللغة العربية في المرحلة الأساسية والتي شاركت فيها وزارة التربية والتعليم العالي ضمن برنامج دولي إلى أن مستويات تحصيل طلبة فلسطين متدنية مقارنة مع الدول الأخرى المشاركة (أنظر جدول 2.2). هذه النتائج تستدعي أن تأخذ وزارة التربية والتعليم العالي الفلسطينية والجهات الأخرى التي تقدم التعليم (وكالة الغوث الدولية والقطاع الخاص) بعد جودة التعليم على محمل الجد في إطار خططها لتطوير التعليم. فلا يكفي تحقيق انجازات كمية من حيث زيادة معدلات الالتحاق وعدد دورات التدريب للمعلمين والعاملين الآخرين في التعليم.

جدول 2.2: مقارنة بين مؤشرات التحصيل في اللغة العربية والرياضيات في دراسة 2000/1999 ودراسة 2005/2004 (الصف الرابع الأساسي)

الدراسة/ المؤشر	التقويم الوطني للعام 2005/2004	التعليم للجميع للعام 2000/1999	التقويم الوطني للعام 2005/2004	التعليم للجميع للعام 2000/1999
	اللغة العربية		الرياضيات	
متوسط التحصيل	53.7	53.9	26	38.5
نسبة النجاح	%58.6	%56.8	%11	%29

المصدر: وزارة التربية والتعليم العالي. التقييم متوسط الأمد للتعليم للجميع في فلسطين، 2007. رام الله - فلسطين.

[1]: المرحلة الأساسية في فلسطين تشمل الصفوف 1 - 10.

جدول 3.2: معدلات الالتحاق العمرية الصافية وفق مسح أثر الإجراءات الإسرائيلية على الأوضاع الاقتصادية للأسر الفلسطينية حسب الجنس تشرين أول 2005

العمر بالسنوات الكاملة	معدلات الالتحاق العمرية		
	الذكور	الإناث	كلا الجنسين
6	95.5	96.1	95.8
7	98.8	99.3	99.1
8	98.8	99.8	99.1
9	100	99.2	99.6
10	98.9	100	99.4
11	98.4	100	99.1
12	98.9	99.3	99.1
13	98.2	98.7	98.5
14	94.8	95.3	95.1
15	92.6	95.9	94.2
المرحلة الأساسية (6 - 15)	97.5	98.4	97.9
16	81.5	88.2	84.5
17	74.5	82.6	78.4
المرحلة الثانوية (16 - 17)	78.0	85.4	81.5
التعليم العام (6 - 17)	87.8	91.9	89.7

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. مسح أثر الإجراءات الإسرائيلية على الأوضاع الاقتصادية للأسر الفلسطينية (تشرين أول 2005)

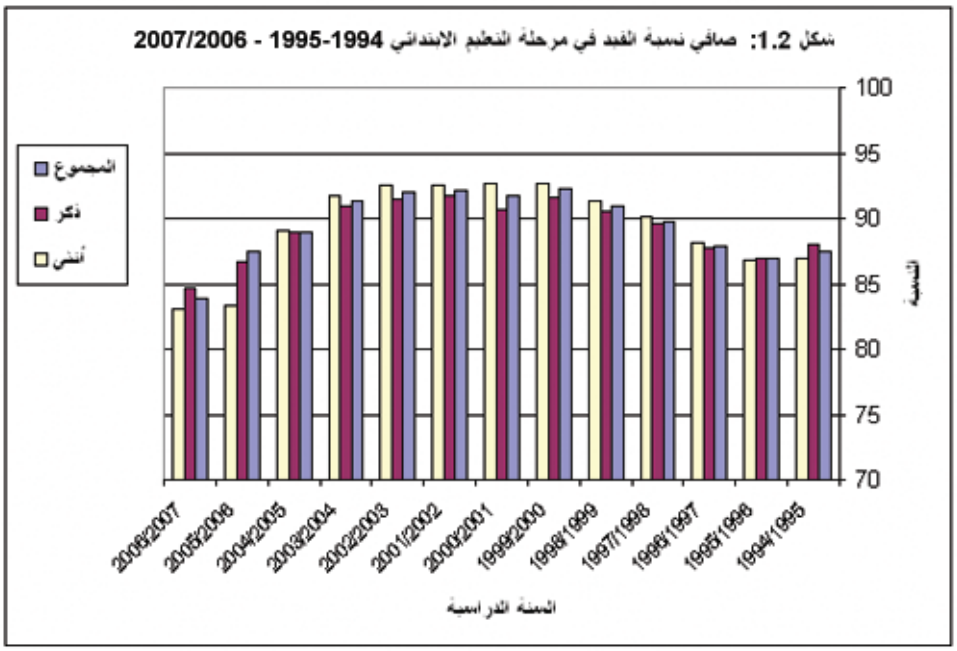

نسبة التلاميذ الذين يباشرون الدراسة في الصف الأول ويبلغون الصف الأخير من التعليم الابتدائي الاساسي:

تشير المعطيات في جدول (1.2) إلى أن معدلات الاستمرار في التعليم في المرحلة الأساسية تقترب من 100 % منذ العام 2001/2000 وحتى عام 2007/2006، وهي متقاربة في الضفة الغربية وقطاع غزة. وبناء على هذه المعطيات فإننا نستطيع القول بأن هدف الاستمرار في التعليم الأساسي قد تحقق، ولكن يتطلب هذا الإنجاز وضع الخطط الكفيلة بالمحافظة عليه.

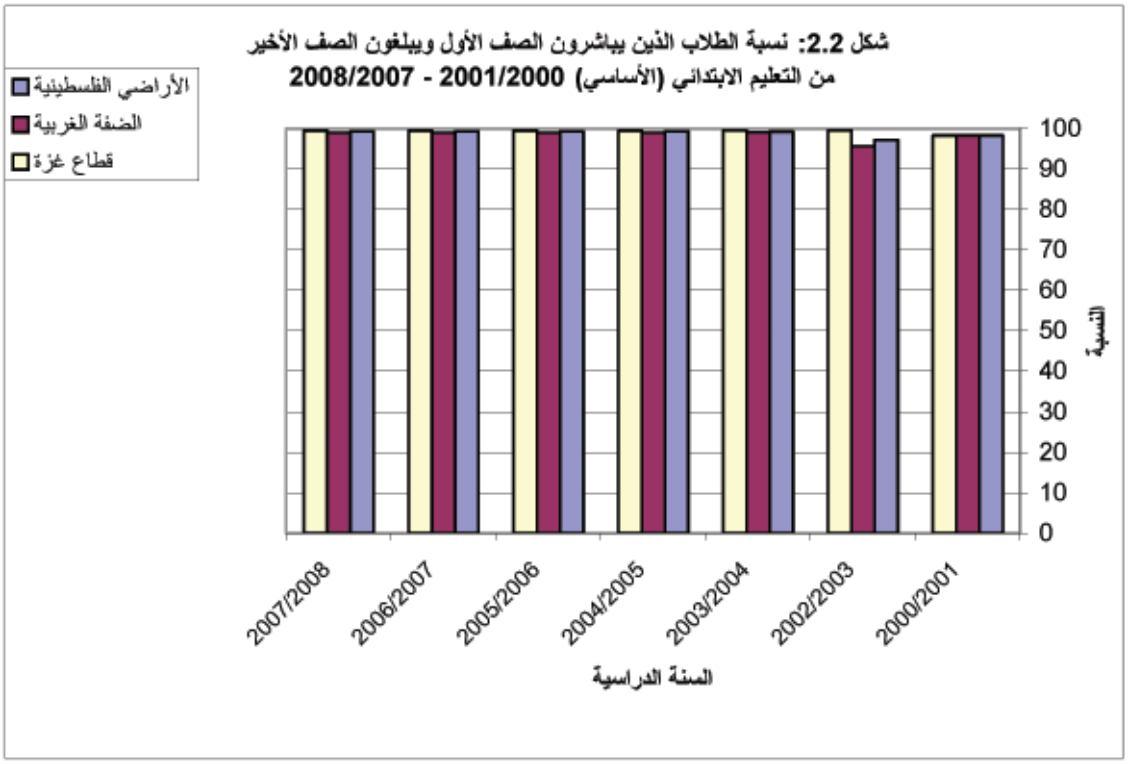

معدل الإلمام بالقراءة والكتابة لدى السكان الذين تتراوح أعمارهم بين 15 و 24 سنة:

تشير المعطيات في جدول (1.2) إلى أن معدلات الإلمام بالقراءة والكتابة بين الأفراد الذين أعمارهم 15 - 24 سنة تقترب من الكمال سواء في الضفة الغربية أو قطاع غزة، وبين الذكور والإناث، وفي جميع التجمعات (حضر/ريف/مخيم). حيث يلاحظ من الجدول أن النسبة منذ عام 2004 تجاوزت 99 %. وبذلك فإن المطلوب في هذا المجال فقط هو المحافظة على هذه المعدلات والعمل للوصول إلى نسبة 100 % قبل عام 2015، مع الأخذ بعين الاعتبار أن التحرر من الأمية لم يعد مقتصرا على الإلمام بالقراءة والكتابة وإنما إلى زيادة المهارات في مجال استخدام التكنولوجيا الحديثة، وتوظيف المعرفة في الحياة اليومية.

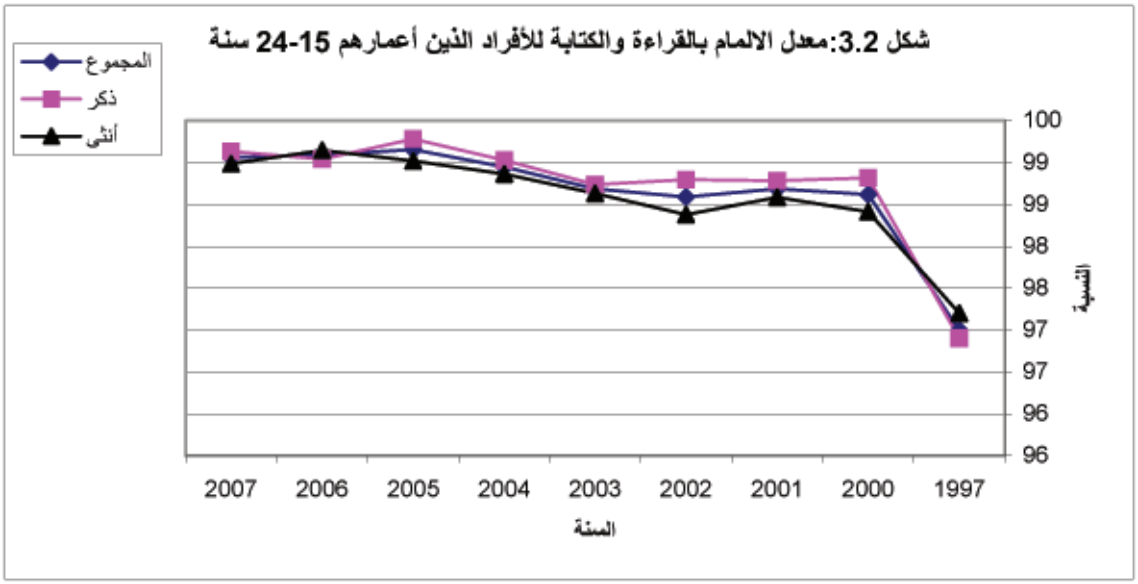

معدلات الرسوب والتسرب في المرحلة الأساسية:

يتضح من خلال جدول (1.2) بأن معدلات الرسوب والتسرب من التعليم الأساسي في الأراضي الفلسطينية متدنية جدا. فقد انخفضت معدلات التسرب بحوالي 50 % خلال الفترة 2001 - 2006. وانخفضت نسبة التسرب بين الذكور من 1.75 % عام 2001 إلى 0.85 % عام 2006، أما بين الإناث فإن معدلات التسرب أقل منها بين الذكور، حيث انخفضت النسبة من 1.12 % عام 2001 إلى 0.58 % عام 2006. وتزداد معدلات التسرب عادة بارتفاع الصف الدراسي.

التحديات

1. الاستمرار في التحاق جميع الأطفال الذين هم في سن التعليم بالمدارس، وخاصة الأطفال ذوي الاحتياجات الخاصة
2. توفير التعليم في جميع المناطق وخاصة المناطق المحرومة
3. استمرار الدعم المالي الدولي للتعليم الفلسطيني
4. تطوير عملية التنسيق ما بين القطاعات الحكومية وغير الحكومية العاملة والمرتبطة بقطاع الطفولة المبكرة من أجل إعداد الخطط الإستراتيجية الوطنية.
5. تفعيل قانون الطفل الفلسطيني وصياغة التشريعات في مختلف المجالات (الصحية، النفسية، الاجتماعية، التعليمية، والحقوق المدنية) واتخاذ ما يلزم من إجراءات لضمان تطبيقه.
6. إدراج احتياجات وهموم الطفولة المبكرة ضمن الاستراتيجيات والبرامج التنموية الحكومية، كالحد من الفقر والبرامج التنموية، ووسائل الإعلام وبرامج توعية الآباء والأمهات.
7. رفع المؤهلات العلمية للمعلمين بصفتهم محور العملية التعليمية، وخفض معدل طالب/معلم خاصة في مرحلة التعليم الأساسي.
8. استحداث وتطوير البرامج التربوية العلاجية والإرشادية والصحية والتربية الخاصة والأنشطة الموجهة للطلبة لمواجهة متطلبات وظروف الحياة اليومية ومعالجة آثارها على الطلبة.

نقاط القوة

1. التزام السلطة الوطنية الفلسطينية بمشروع التعليم للجميع
2. مشاركة فلسطين في الاختبارات الدولية لتقييم تحصيل الطلاب مما يساعد في تحديد موقع فلسطين بين دول العالم ووضع الآليات اللازمة لمعالجة أسباب تدني مستوى قدرات طلبة فلسطين
3. وجود أعداد كافية من حملة الشهادات الجامعية المؤهلين للعمل في سلك التعليم مما يوفر الجهد في البحث عن معلمين
4. التزام المانحين بالدعم السخي لقطاع التعليم
5. وجود مناهج فلسطينية لجميع صفوف التعليم العام، مع توفر القدرات المحلية على تقييمها وتطويرها باستمرار
6. وجود رؤية واضحة في خطط واستراتيجيات وزارة التربية والتعليم للنهوض بالعملية التربوية، والتي تستند على المبادئ التالية:

- التعليم والتطوير حق إنساني للجميع
- تعليم يساهم في الحفاظ على الهوية الوطنية وصيانة التراث الوطني.
- تعليم يساهم في بناء الدولة الفلسطينية
- تعليم يساهم في مواجهة التحديات والظروف والأزمات الطارئة
- تعليم يرسخ القيم ومبادئ الديمقراطية.
- تعليم رافد للتنمية الشاملة
- تعليم يواكب التطور التكنولوجي و العلمي ويستفاد منه
- تعليم يتمركز حول الطالب ويبني شخصيته المتكاملة وينمي إبداعه ويراعى قدراته الخاصة.
- تعليم يعزز مكانة المعلم المهنية و الاجتماعية.
- تعليم يعزز المشاركة المجتمعية في المسؤولية عن التعليم(جامعات، مؤسسات أهلية، مؤسسات رسمية.. الخ).

التوصيات:

1. الاستمرار في توفير التعليم المجاني في مرحلة التعليم الأساسي.
2. مراجعة المناهج الفلسطينية وتطويرها بما يتلاءم مع روح العصر.
3. المحافظة على معدلات الالتحاق الإجمالية العالية في الصف الأول بشكل خاص وبالمرحلة الأساسية (الصفوف 1 - 10) بشكل عام، بما فيهم ذوي الاحتياجات الخاصة.
4. الاستمرار في توفير أبنية مدرسية جديدة لاستيعاب النمو الطبيعي في عدد الطلبة ضمن المواصفات والمعايير التربوية الحديثة، وتوفير الكتب المدرسية المناسبة والمعلمين والتقنيات التربوية.
5. الحفاظ على مستوى التكافؤ في فرص التعليم بين الجنسين خلال السنوات القادمة وذلك انسجاما مع هدف التعليم للجميع.
6. تطوير وتحسين نوعية التعليم ومستوى التحصيل العلمي للطلبة في المرحلة الأساسية.
7. زيادة الاهتمام بالتعليم والتدريب المهني الفلسطيني، وزيادة كفاية المراكز المهنية من حيث زيادة الأبنية والتجهيزات في المراكز الموجودة، لتوفير فرص تعليم للذين يرغبون بترك التعليم الأكاديمي والتوجه نحو التعليم المهني.
8. زيادة التنسيق بين القطاع الحكومي ووكالة الغوث الدولية والقطاع الخاص باعتبارهم شركاء في توفير التعليم في فلسطين.
9. إعداد دراسات متخصصة حول الأمية لوضع الخطط الملائمة لمكافحتها وخاصة بين فئة الشباب.

الهدف 03

تعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة

الهدف الثالث: تعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة

ظروف الاحتلال في الأراضي الفلسطينية تنتهك حقوق كلا الجنسين. الاغلاقات، والاعتقالات، ومصادرة الأراضي، والاغتيالات، وجدار الضم والتوسع وغيرها من الإجراءات تشمل الجنسين بدون تمييز

شهدت الأراضي الفلسطينية منذ منتصف عقد التسعينات في القرن الماضي وحتى الآن حراكا قويا في مجال تفعيل قضايا المرأة، بما فيه حقها في المساواة الاجتماعية والاقتصادية. وكان للمنظمات العاملة في مجال حقوق المرأة، ووزارة شؤون المرأة ووحدات النوع الاجتماعي في الوزارات دور محوري في تفعيل قضايا المرأة وتحقيق العديد من الإنجازات في هذا المجال.

على الرغم من الإنجازات المتحققة، إلا أنه مازال هناك طريق طويل للوصول إلى المساواة المنشودة. فمثلا في قطاع التعليم تم تحقيق المساواة، وتجاوزها لصالح المرأة، وذلك من الناحية الكمية، بينما في الجانب النوعي ما زالت هناك فروق بحاجة إلى جسر، مثل نوعية التخصصات التي تلتحق بها الإناث في التعليم العالي، وكذلك في مجال العمل ما زالت مشاركة المرأة في القوى العاملة متدنية، إضافة إلى انخفاض نسبة النساء العاملات في القطاع غير الزراعي مقارنة مع الذكور، وغير ذلك من المجالات.

يتطلب المحافظة على الإنجازات التي تم إحرازها في مجال المساواة بين الجنسين مجموعة من الشروط الواجب استمرار توفرها، منها على سبيل المثال استمرار وزارة شؤون المرأة ضمن الهيكل الوزاري، والاستمرار في توفير الدعم والمساندة من قبل الحكومة والمجتمع المدني والمجتمع الدولي للمؤسسات العاملة في مجال حقوق المرأة، وعدم تدهور الوضع السياسي أكثر حتى تستمر الإناث في الوصول إلى التعليم والعمل، وتعزيز مشاركة المرأة السياسة على المستوى الكلي الفلسطيني.

أدت إجراءات الاحتلال خلال انتفاضة الأقصى إلى تشوهات حقيقية في الإنجازات التي تم تحقيقها منذ عام 1994، والتي شملت جميع قطاعات المجتمع الفلسطيني، فاستشهد وجرح واعتقل عشرات الآلاف من كلا الجنسين ومن جميع فئات الأعمار، وتم هدم مئات المنازل وتهجير سكانها، وتدمير آلاف الدونمات من الأراضي الزراعية واقتلاع الأشجار، وقصفت العشرات من المؤسسات التعليمية بقذائف الدبابات الإسرائيلية، وتم تحويل أعداد كبيرة منها إلى ثكنات عسكرية، وأقيمت المئات من الحواجز العسكرية الثابتة والمتحركة والتي أعاقت الطلاب من الوصول إلى مدارسهم، والمرضى الى مراكز العلاج، واستشهدت العديد من الحوامل على الحواجز، وفقدت العديد من الأسر مصادر رزقها. لذلك فمهما يتم من إنجازات في مجال المساواة بين الجنسين فإنها تبقى منقوصة في ظل الاحتلال.

الغاية3.أ: إزالة التفاوت بين الجنسين في التعليم الابتدائي والثانوي، ويفضل أن يكون ذلك بحلول عام 2005، وإزالته في جميع مراحل التعليم في موعد لا يتجاوز عام 2015

جدول 1.3: مؤشرات الهدف الثالث

مؤشرات أهداف التنمية الألفية	السنة								
	1995	1996	1998	2000	2002	2004	2006	2007	2008
1.3 نسبة البنات إلى البنين في مراحل التعليم*:									
الأساسي	94.7	95.3	96.7	97.8	98.1	97.7	98.2	98.2	98.3
الثانوي	83.5	86.4	94.2	103.9	108.5	106.7	110.0	112.5	113.3
العالي	86.9	77.6	80.1	87.0	91.9	98.0	111.3	116.2	117.0
2.3 حصة النساء من الوظائف المدفوعة الأجر في القطاع غير الزراعي	14.5	15.6	12.3	13.6	17.2	18.0	17.2	17.1	..
3.3 نسبة المقاعد التي تشغلها النساء في المجلس التشريعي	..	5.7	5.7	5.7	5.7	5.7	12.9	12.9	12.9

.. : تعني لا يتوفر بيانات

*: بالنسبة لمؤشرات التعليم فإن السنة تعني نهاية السنة الدراسية، مثلا 1995 تعني السنة الدراسية 1994 / 1995

المساواة بين الجنسين في التعليم:

يمكن القول إن الغاية المنشودة نحو تحقيق المساواة بين الجنسين في مجال التعليم قد تحققت، ولكن يجب التعامل بحذر مع بيانات التعليم العالي لأن الذكور لديهم فرصة أكبر من الإناث للالتحاق بالجامعات بالخارج

يعتبر مؤشر نسبة البنات إلى البنين أداة لقياس الفروقات بين الجنسين في الالتحاق بالتعليم. لقد حققت فلسطين تقدما ملموسا في مجال إزالة هذه الفروق وفي جميع مراحل التعليم. فمن خلال جدول (1.3) يلاحظ أن نسبة الاناث إلى الذكور تزايدت بشكل ملحوظ خلال الفترة 1995/1994 - 2007/2006 ولجميع المراحل التعليمية (الأساسي، والثانوي، والتعليم العالي) ففي التعليم الثانوي والتعليم العالي تجاوزت نسبة الإناث مثيلتها بين الذكور. وفي مرحلة التعليم الأساسي تعتبر النسب مقبولة إذا ما أخذنا بعين الاعتبار أن أعداد الذكور هي أكثر من الإناث (نسبة الجنس في الأراضي الفلسطينية هي 103.0 حسب بيانات التعداد العام 2007). أما بالنسبة لمرحلة التعليم الثانوي فإن هذه النسبة تدل على زيادة في معدلات تسرب الذكور مقارنة مع الإناث، حيث قد يعود تسرب الذكور من التعليم للالتحاق بسوق العمل لمساعدة أسرهم في توفير احتياجاتهم المعيشية، نظرا للظروف الاقتصادية السيئة التي تمر بها الأراضي الفلسطينية. أما بالنسبة لمرحلة التعليم العالي، فعلى الرغم من أن نسبة الإناث أعلى من الذكور فقد لا تعكس الواقع تماما، وذلك لأن الذكور عادة ما يكون لديهم فرص أكبر للالتحاق في مؤسسات التعليم العالي في الخارج بينما هذه الفرصة أقل إتاحة أمام الإناث بسبب العادات والتقاليد السائدة، التي غالبا ما تحظر على الإناث السفر للخارج للالتحاق بالتعليم.

وبالنسبة للفروقات المناطقية، فيبدو من البيانات المتوفرة أنه لا يوجد فروق ذات دلالة بين النسب سواء بين الضفة الغربية وقطاع غزة أو حسب نوع التجمع السكاني (حضر/ريف/مخيم). وهذه المعطيات تعتبر في غاية الأهمية وخاصة بالنسبة للتجمعات الريفية، حيث كان التعليم الثانوي والعالي في الماضي في الغالب متاحا أمام الذكور فقط.

وبغض النظر عن الأسباب وراء تزايد نسب التحاق الإناث بالتعليم فإننا نستطيع التأكيد بأن حق التعليم لكلا الجنسين قد تحقق في الأراضي الفلسطينية.

شكل 1.3:نسبة الاناث الى الذكور في مراحل التعليم حسب المرحلة، 1995 - 2008

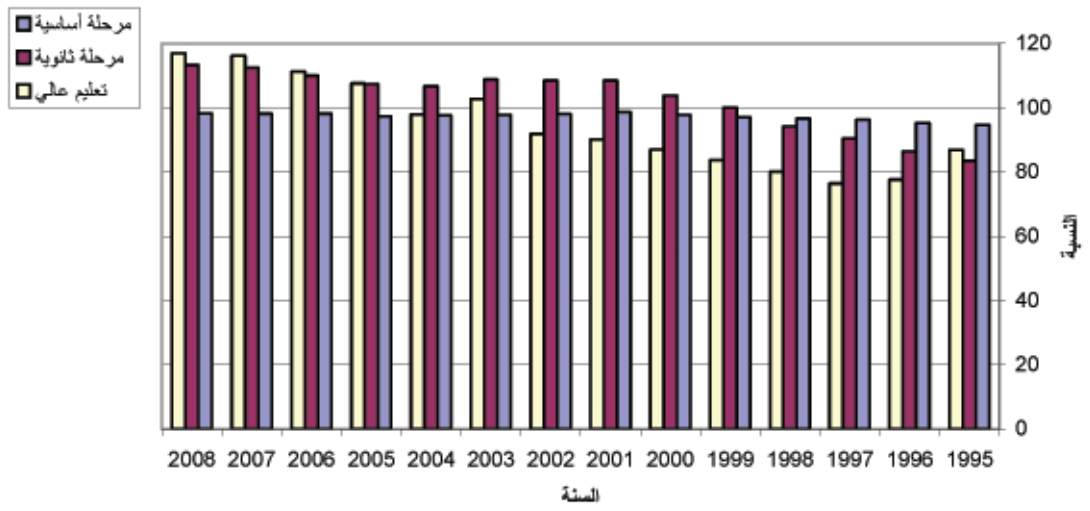

حصة النساء من الوظائف المدفوعة الأجر في القطاع غير الزراعي

تقريبا جميع النساء العاملات في القطاع غير الزراعي يعملن بأجر

خلال الفترة 1995 - 2007 لم تتجاوز نسبة النساء العملات في القطاع غير الزراعي مدفوع الاجر 18.0 % حيث تراوحت النسبة بين 12.3 % خلال عام 1998 و 18.0 % عام 2004، مع وجود تفاوت خفيف بين الضفة الغربية وقطاع غزة لصالح الضفة الغربية، وانخفاض النسبة بشكل ضئيل في الأرياف عن مثيلاتها في التجمعات الحضرية وفي المخيمات (انظر شكل 2.3 وشكل 3.3).

السؤال الذي يطرح نفسه بعد هذه المعطيات الرقمية هو: هل يوجد فروق في الأجور بين الذكور والإناث؟. وما هي القطاعات التي تعمل بها الإناث مقارنة مع الذكور؟. تفيد المعطيات بأن عمل النساء بشكل عام يقتصر على مهن محددة، وأن معدل أجورهن أقل من الذكور. لذلك لا بد من العمل على تبني سياسات واضحة في مجال تعزيز المساواة بين الجنسين في مجالات العمل وكذلك في الأجر. فلا يكفي أن تكون المرأة عاملة ولو بأجر زهيد، وخاصة أن العديد من النساء أصبحن المعيلات لأسرهن بعد فقدان أزواجهن سواء بالاعتقال أو الاغتيال.

شكل 2.3: حصة النساء من الوظائف مدفوعة الأجر في القطاع غير الزراعي حسب المنطقة
2007 - 1996

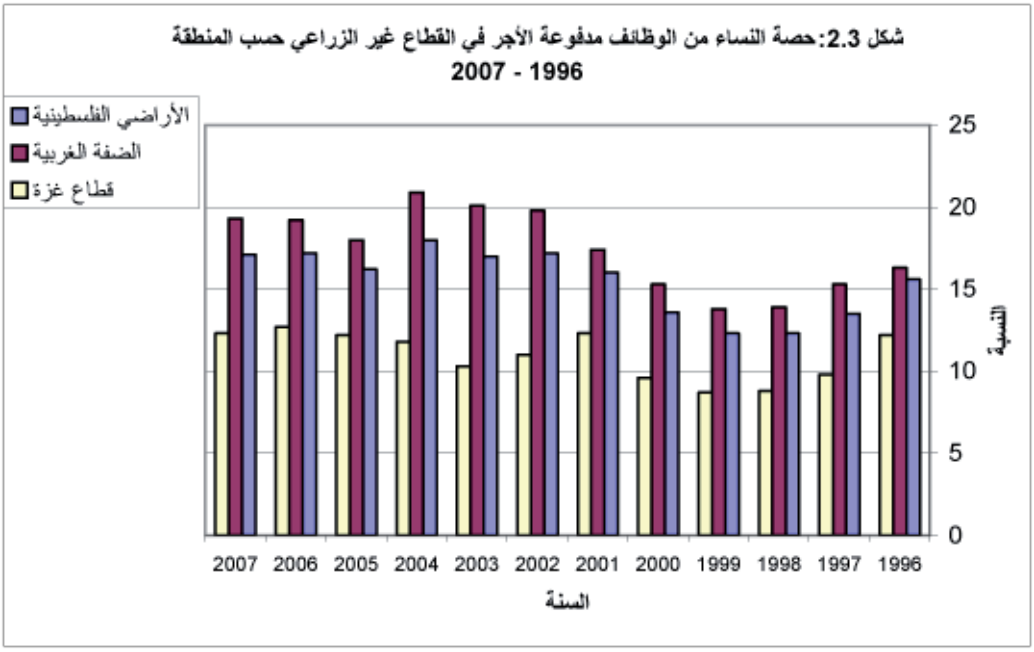

شكل 3.3: حصة النساء من الوظائف مدفوعة الأجر في القطاع غير الزراعي حسب نوع التجمع 1996 - 2007

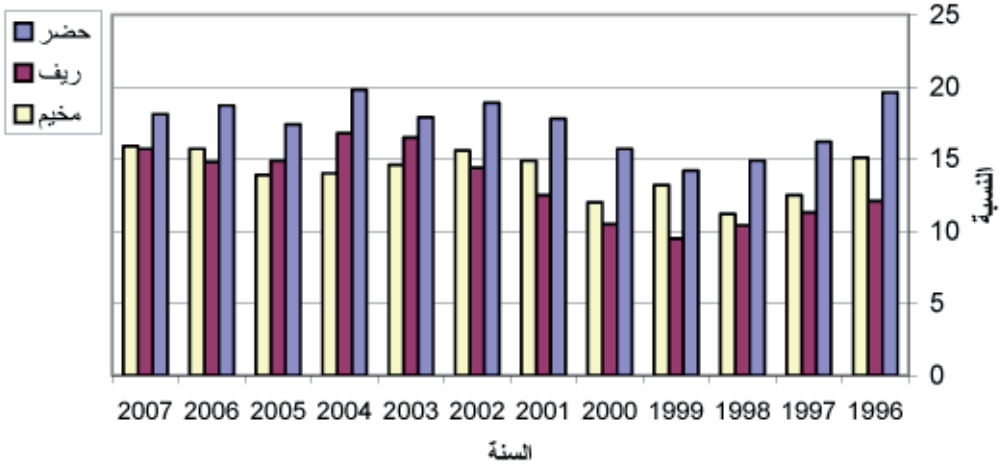

مشاركة المرأة السياسية:

ما زالت نسبة مشاركة المرأة في المراكز التشريعية ومواقع اتخاذ القرار متدنية جدا

ما يزال تمثيل المرأة الفلسطينية في المواقع التشريعية ومراكز اتخاذ القرار قليلا مقارنة مع الرجال. ففي انتخابات المجلس التشريعي عام 1996 حصلت النساء على نسبة 5.7% من مجمل مقاعد المجلس التشريعي. وفي انتخابات عام 2007 ارتفعت النسبة إلى 12.9%.

هناك العديد من العوامل التي تؤثر على تدني المشاركة السياسية للمرأة. فهناك عوامل تتعلق بالعادات والتقاليد وأخرى تتعلق بالخلفية التعليمية للمرأة. فمثلا قد تكون الصورة النمطية السائدة عن المرأة بأنها لا تتمتع بالمواصفات المطلوبة لشغل الوظائف القيادية سببا في عدم التوجه نحو تعيينها في هذه المواقع. أو أن نوع التخصصات التي يلتحقن بها في التعليم العالي لا تلبي شروط شغل مثل هذه الوظائف.

التحديات

من أجل ضمان تحقيق المساواة بين الجنسين هناك مجموعة من التحديات التي تواجه تحقيق الغايات المنشودة. ومن أبرزها:

1. توفر الاستقرار والأمن اللازمين لتحقيق التنمية المستدامة. حيث تعتبر الإجراءات الإسرائيلية بحق الإنسان والأرض من أهم العوامل التي تعرقل التنمية وتحرم العديد من المواطنين من مصادر رزقهم.
2. ضمان تطبيق التشريعات والقوانين الناظمة لحقوق المرأة وتعزيز المساواة الاجتماعية والاقتصادية بين الجنسين.
3. ضمان حصول الذكور والإناث على السواء على نفس فرص التعليم ذو الجودة العالية والتخصصات التي يرغب بها كل منهما بالالتحاق بها في التعليم العالي
4. ضمان أن تكون الموازنة الحكومية حساسة للنوع الاجتماعي. بما يضمن تعزيز المساواة حسب النوع الاجتماعي
5. ضمان المشاركة السياسية للمرأة وإعطائها الفرصة الكافية لتمثيلها في جميع مواقع صنع القرار. وهو ما يتطلب حملة توعية واسعة لإزالة العوائق الاجتماعية والسياسية التي تحرمها من الوصول لهذه المراكز
6. ضمان توفر القدرات والمهارات اللازمة لدى النساء اللواتي يتبوأن مواقع قيادية. حتى يتمكن من القيام بالدور المتوقع منهن على أكمل وجه.
7. ضمان توفر بيانات تعكس واقع المرأة بعمق أكثر. وليس فقط من خلال بيانات مجردة قد تخفي وراءها الكثير من الفوارق التي لا يتم اكتشافها إلا بالتحليل المعمق

نقاط القوة

من أبرز نقاط القوة التي يمكن استغلالها لتقليص الفجوة بين الجنسين. ما يلي:

1. تبني السلطة الوطنية الفلسطينية لحقوق المرأة من خلال التشريعات والقوانين
2. وجود وزارة شؤون المرأة ضمن الهيكلية الحكومية يعتبر فرصة ذهبية لطرح قضايا المرأة على جدول أعمال الحكومة ومتابعتها
3. وجود العديد من منظمات المجتمع المدني الفاعلة في مجال حقوق المرأة. وهي مؤسسات قامت بإنجاز الكثير في مجال حقوق المرأة مما يعطيها قوة دفع تساعدها في الاستمرار في هذا الدور للحصول على المزيد من الحقوق
4. توفر الدعم المادي الدولي للمشاريع والسياسات التي تساهم في تعزيز المساواة بين الجنسين
5. الوعي المكتسب لدى المواطن الفلسطيني بشأن حقوق المرأة. وقبول المجتمع الفلسطيني للعديد من الظواهر الإيجابية التي تم تحقيقها في مجال حقوق المرأة
6. توفر مناهج تعليم فلسطينية تأخذ بعين الاعتبار موضوع المساواة بين الجنسين. الأمر الذي يساعد على خلق جيل واع بحقوق المرأة
7. الانتشار الواسع لمؤسسات التعليم وخاصة في المراحل الدراسية العليا (الثانوي والعالي) في جميع المناطق يساهم في ضمان حصول الإناث على حقهن في التعليم على قدم المساواة مع الذكور

التوصيات

1. إعداد دراسات نوعية أكثر عمقا عن الفروق بين الجنسين في كافة المجالات لتحديد الأسباب الحقيقية وراء معوقات تحقيق المساواة التامة
2. مراجعة القوانين والتشريعات الفلسطينية باستمرار وتقييم مدى تلبيتها لحقوق كلا الجنسين
3. الاستمرار في مأسسة آليات تفعيل النوع الاجتماعي من خلال دمجها في برامج وخطط التنمية الفلسطينية
4. استمرار مشاركة فلسطين في المشاريع والمؤتمرات الإقليمية والدولية التي تتعامل مع حقوق النساء
5. زيادة دعم الحكومة للمشاريع التي تساهم في زيادة مشاركة المرأة في العمل مدفوع الأجر

الـهـدف 04

تـخـفـيـض مـعـدل وفـيـات الاطـفـال

الهدف الرابع: تخفيض معدل وفيات الأطفال

الاتجاه الحالي لمعدلات وفيات الأطفال دون الخامسة والرضع لا تنبئ بتحقيق الغاية المنشودة بتخفيض هذه المعدلات بنسبة الثلثين حتى عام 2015

يعتمد تخفيض معدلات وفيات الأطفال على عدة عناصر، من أهمها استقرار الظروف السياسية، والتخطيط السليم، وتوفر التمويل وتقليص معدلات الفقر، والتوعية بشأن أهمية الصحة الإنجابية، وتوفر الأدوية والمطاعيم اللازمة للأطفال والأمهات، وزيادة التوعية بشأن أهمية الرضاعة الطبيعية وغير ذلك من المتطلبات. بالنسبة لفلسطين فإن العديد من المتطلبات تعتمد على الوضع السياسي العام، ففي فترات الهدوء النسبي للأوضاع السياسية تكون معظم المتطلبات متوفرة، ويطرأ نتيجة لها تحسن ملحوظ في مجال صحة الأم والطفل وفي المؤسسات التي تقدم الخدمات، بينما في فترات التوتر السياسي تنقلب الحالة رأسا على عقب، فتزداد معدلات الفقر وسوء التغذية وتزداد صعوبة الوصول لمراكز الرعاية الصحية، الأمر الذي يؤدي إلى ارتفاع في معدلات الوفيات بما فيها وفيات الأطفال.

جدول 1.4: مؤشرات الهدف الرابع

مؤشر التنمية الألفية	الفترة			
	1994 - 1990	1999 - 1995	2003 – 1999	2006 - 2005
1.4 معدل وفيات الأطفال دون سن الخامسة	33.2	28.7	28.3	28.2
2.4 معدل وفيات الرضع	27.3	25.5	24.2	25.3

مؤشر التنمية الألفية/السنة	1996	2000	2004	2006
3.4 نسبة الأطفال البالغين من العمر سنة واحدة، الملقحين ضد الحصبة	49.0	92.7	95.2	96.8

الغاية 4.أ: تخفيض معدل وفيات الأطفال دون سن الخامسة بنسبة الثلثين في الفترة من 1990 إلى2015

معدل وفيات الأطفال دون سن الخامسة:

معدلات وفيات الأطفال دون الخامسة الأسرع انخفاضا في المخيمات مقارنة مع الحضر والريف بعد عام 2003. وإذا استمرت وتيرة الانخفاض بنفس المستوى الحالي فإنه لا يتوقع تحقيق الغاية المنشودة حتى عام 2015

تشير المعطيات إلى أن معدلات وفيات الأطفال شهدت انخفاضا ملحوظا خلال الفترة 1990 - 2006 على مستوى الأراضي الفلسطينية، حيث انخفضت من 33.2 حالة وفاة لكل 1000 طفل خلال الفترة 1990 - 1994 إلى 28.2 حالة خلال الفترة 2005- 2006، وكان ترتيب فلسطين الرابع بين الدول العربية في سرعة التقدم في تخفيض معدلات الوفيات الرابع خلال الفترة 1990 - 2000، حيث جاءت بعد كل من مصر وعمان وليبيا في هذا المجال (الاسكوا: الأهداف التنموية للألفية في البلدان العربية، 2003). ولكن يلاحظ أن هناك تفاوتا في هذه المعدلات بين الضفة الغربية وقطاع غزة، وهي أعلى في قطاع غزة مقارنة مع الضفة الغربية، وكذلك يوجد تفاوت ملحوظ بين المناطق الحضرية والريفية والمخيمات، فقد كان معدل الوفيات حتى عام 2003 عاليا في المخيمات مقارنة مع المناطق الحضرية والريفية ولكنه انخفض بشكل كبير في الفترة 2005 - 2006 (أنظر شكل 1.4).

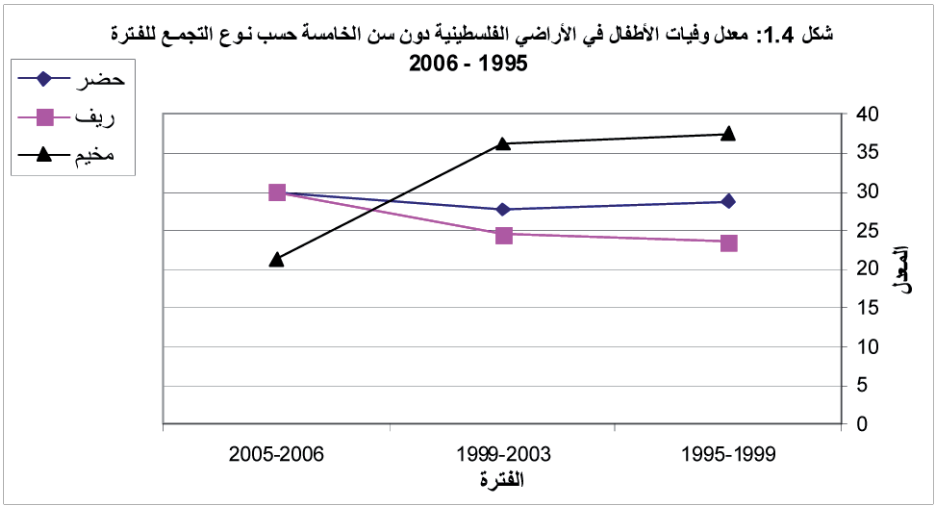

تعتبر الأراضي الفلسطينية من بين أفضل الدول العربية في مستوى انخفاض معدلات وفيات الأطفال دون الخامسة، حيث تشير البيانات إلى أن ترتيب فلسطين كان السابع بين الدول العربية في عام 2003، فجاءت بعد كل من الإمارات العربية المتحدة والكويت وعمان والبحرين وقطر وليبيا (الاسكوا: الأهداف التنموية للألفية في البلدان العربية، 2003).

وحول إمكانية تحقيق الغاية بتخفيض معدلات الوفيات بمقدار الثلثين حتى عام 2015، فإن الاتجاه العام لمعدلات الانخفاض تشير إلى عدم إمكانية تحقيق الغاية إذا استمرت معدلات الانخفاض بنفس الوتيرة، حيث أنها خلال اثنتي عشرة سنة انخفضت بحوالي 9 % فقط. لذلك لا بد من وضع خطط وسياسات حازمة لتقليل معدلات وفيات الأطفال دون الخامسة خلال ما تبقى من الفترة حتى عام 2015. ولكن لا بد من الأخذ بعين الاعتبار الظروف السياسية والاقتصادية في الأراضي الفلسطينية والتي تقيد تنفيذ الخطط.

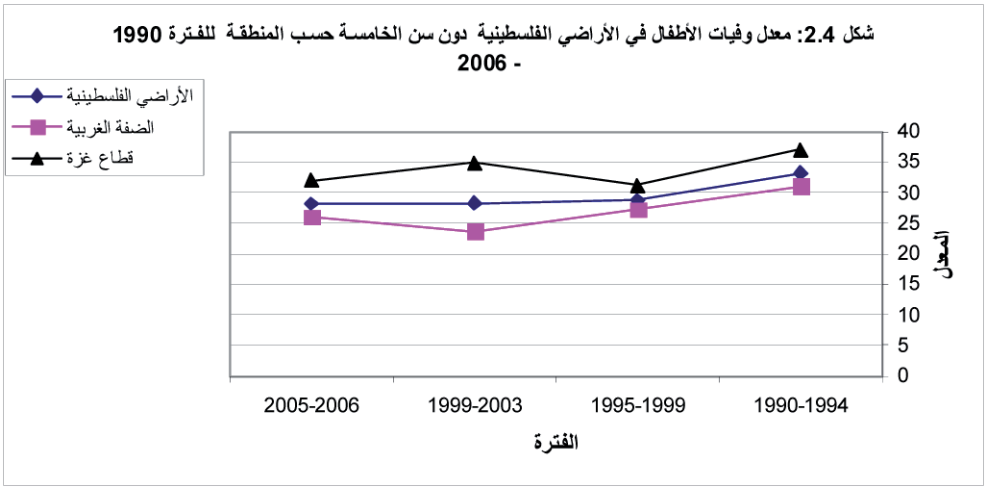

معدل وفيات الرضع

معدلات وفيات الأطفال الرضع في قطاع غزة أعلى من مثيلاتها في الضفة الغربية

تعتبر معدلات وفيات الأطفال الرضع في الأراضي الفلسطينية منخفضة مقارنة مع معظم الدول العربية. فقد انخفضت من 27.3 حالة وفاة لكل 1000 حالة ولادة حية خلال الفترة 1990 - 1994 الى 25.3 حالة خلال الفترة إحدى عشرة سنة (الفترة 2005 - 2006). ويلاحظ وجود تفاوت بين الضفة الغربية وقطاع غزة، حيث يرتفع المعدل في قطاع غزة مقارنة مع الضفة الغربية، بينما يلاحظ أن معدلات الوفيات بين الذكور أعلى منها بين الإناث. أما على مستوى نوع التجمع فيلاحظ أنه في الفترة من عام 2003 وما قبل كانت معدلات وفيات الرضع في المخيمات عالية جدا مقارنة مع الحضر والريف. ولكن بعد عام 2003 طرأ انخفاض كبير على نسبة وفيات الرضع في المخيمات لتصبح أقل من مثيلتها في الحضر والريف. وفي المقابل طرأ ارتفاع على المعدل في الحضر والريف بعد عام 2003 مقارنة مع الأعوام السابقة.

وحول إمكانية تحقيق الغاية المنشودة ، وهي تخفيض المعدل بمقدار الثلثين حتى عام 2015 مقارنة مع عام 1990 فإنه يبدو أنه من غير الممكن تحقيق هذه الغاية إذا استمر الاتجاه العام بنفس وتيرته خلال الفترة الماضية.

شكل 3.4: معدل وفيات الرضع في الأراضي الفلسطينية حسب المنطقة 1990 - 2006

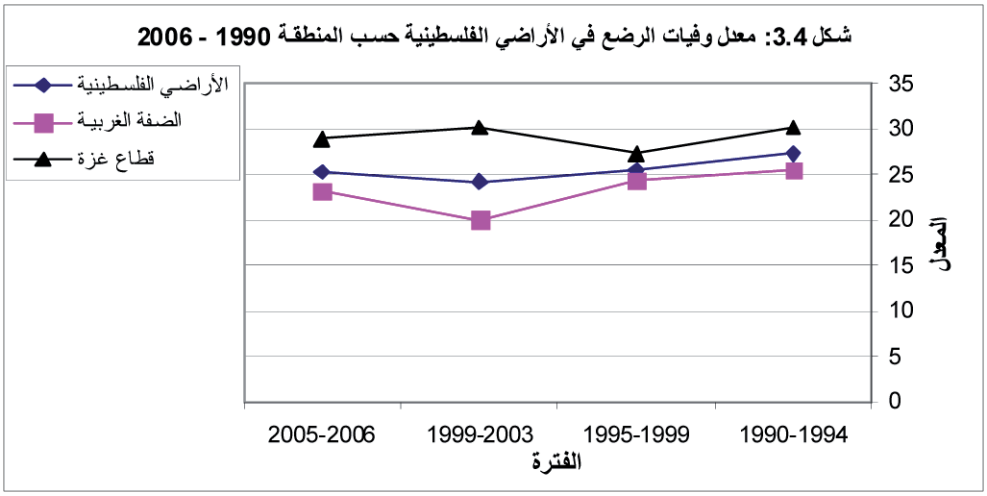

الأطفال البالغون من العمر سنة واحدة، الملقحون ضد الحصبة

يمكن تحقيق الغاية المنشودة بشأن تلقيح جميع الأطفال ضد الحصبة حتى عام 2015

تفيد البيانات المتوفرة أن معدلات تلقيح الأطفال ضد الحصبة في الأراضي الفلسطينية قريبة جدا من حالة الاكتمال، حيث تبين المعطيات في جدول (1.4) أن نسبة التلقيح ارتفعت من 49.0 % عام 1996 إلى 96.8 % عام 2006. والمعدلات مرتفعة جدا في الضفة الغربية وقطاع غزة وفي جميع أنواع التجمعات (حضر/ريف/مخيم) مع وجود تفاوت بين الضفة الغربية وقطاع غزة لصالح قطاع غزة، وكذلك بين الذكور والإناث لصالح الذكور، وبين التجمعات إذ ترتفع النسبة في المخيمات وتنخفض في الأرياف والمناطق الحضرية. وهذه التباينات يجب أن تؤخذ بعين الاعتبار عند وضع برامج التطعيم لضمان الشمول لكافة المناطق ولكلا الجنسين.

بناء على هذه المعطيات، يمكن القول إن الغاية المنشودة من تلقيح جميع الأطفال ضد الحصبة حتى عام 2015 سيتحقق بشكل كامل.

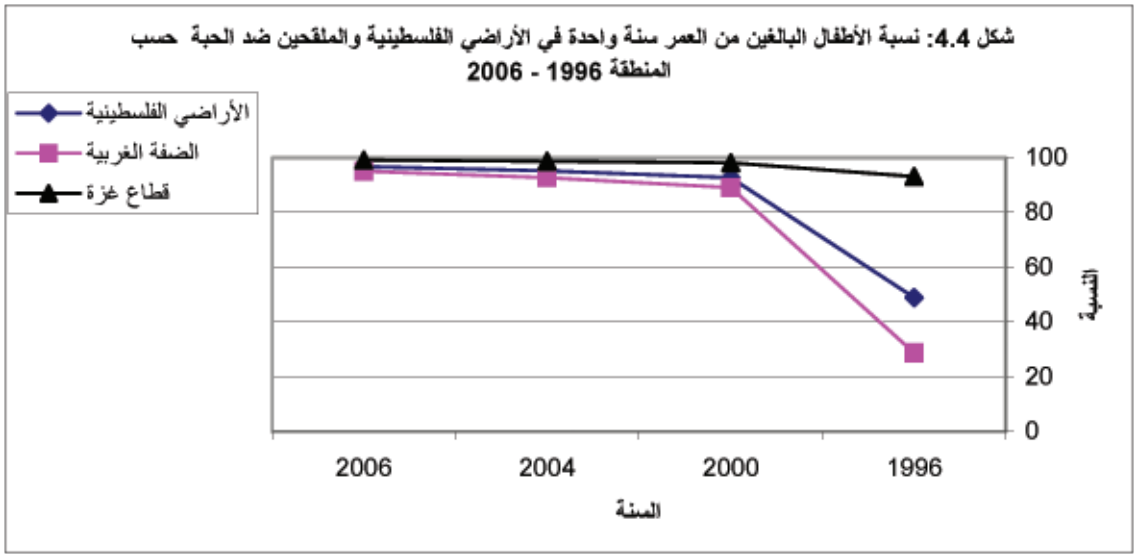

التحديات

تتمثل أبرز التحديات فيما يلي:

1. ضمان استمرار توفر الموارد المالية اللازمة للقطاع الصحي لتنفيذ السياسات الصحية
2. تعزيز الوعي على مستوى الأسرة وفي جميع المناطق بشأن الممارسات الجيدة التي تحافظ على صحة ونمو الطفل، وخاصة في مجال التغذية والمراقبة السليمة للوضع الصحي للأطفال.
3. ضمان التغطية الشاملة للخدمات الصحية لكافة المناطق. وتوفير القابلات القانونيات للإشراف على النساء الحوامل
4. التنسيق الجيد بين كافة مقدمي الخدمات الصحية في الأراضي الفلسطينية (وزارة الصحة/الإغاثة الطبية/وكالة الغوث الدولية/القطاع الخاص)

نقاط القوة

1. دعم المانحين للقطاع الصحي في فلسطين سواء القطاع الحكومي أو منظمات المجتمع المدني أو وكالة الغوث الدولية
2. اكتساب الخبرة الكافية لدى طواقم العمل الصحي في فلسطين للعمل في ظل الظروف الاستثنائية
3. شمول جميع الأطفال دون سن الثالثة في التأمين الصحي الحكومي المجاني

التوصيات

1. تضمين صحة الأم والطفل في خطط الحكومة بشكل منتظم
2. تعزيز الشراكة بين كافة الأطراف المقدمة للخدمات الصحية في فلسطين
3. تعميم مراكز الرعاية الصحية على مختلف التجمعات لتسهيل الوصول إليها لجميع الفئات
4. زيادة نشاطات التوعية الصحية وأهمية مراقبة صحة الطفل
5. توفر احصاءات محدثة وشاملة عن الوفيات وأسبابها للمساعدة في رسم السياسات التي تساهم في تقليص أعداد الوفيات

الـهـدف 05

تحسين صحة الأمهات

الهدف الخامس: تحسين صحة الأمهات

المعطيات التالية تمثل أبرز النتائج فيما يتعلق بصحة الأم التي خرج بها المسح الصحي الذي نفذه الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني عام 2004:

بينت النتائج أن نسبة النساء المتزوجات حالياً ويستخدمن حالياً أي وسيلة من وسائل تنظيم الأسرة بلغت 50.6 % في الأراضي الفلسطينية، بواقع 55.1 % في الضفة الغربية و43.0 % في قطاع غزة. وكانت الوسيلة الأكثر شيوعا هي اللولب، إذ بلغت نسبة استخدامه 23.7 %، تلاه الحبوب، حيث بلغت نسبة استخدامها 6.2 % في الأراضي الفلسطينية.

نسبة النساء اللواتي سبق لهن الإنجاب خلال السنة السابقة للمسح وتلقين مطعوم التيتانوس بلغت 37.4 % في الأراضي الفلسطينية، بواقع 43.6 % في الضفة الغربية و33.3 % في قطاع غزة.

أما نسبة الولادات التي تمت خلال السنوات الثلاث السابقة للمسح وتلقت الأمهات فيها رعاية صحية أثناء الحمل فبلغت 96.5 % في الأراضي الفلسطينية، بواقع 96.1 % في الضفة الغربية و97.2 % في قطاع غزة.
بلغت نسبة الولادات التي تمت خلال السنوات الثلاث السابقة للمسح في الأراضي الفلسطينية، والتي تمت في مؤسسات صحية 96.4 %، و 3.0 % تمت في المنزل. ففي الضفة الغربية بلغت هذه النسب 94.3 % و4.7 % على التوالي، وفي قطاع غزة بلغت 99.1 % و0.7 % على التوالي.

وأن 72.2 % من الولادات التي تمت خلال السنوات الثلاث السابقة للمسح (آخر ولادتين) قد تمت بصورة طبيعية، وأن 12.3 % تمت عن طريق الجرح/التوسيع، و2.7 % تمت بواسطة الشفط/الملقط، وما نسبته 12.8 % من الولادات تمت بواسطة العمليات القيصرية في الأراضي الفلسطينية.

بلغت نسبة المواليد (آخر مولودين) في الأراضي الفلسطينية خلال السنوات الثلاث السابقة للمسح وتلقت أمهاتهم رعاية صحية على يد كادر مؤهل بعد الولادة 33.3 %. بواقع 36.2 % في الضفة الغربية 29.5 % وفي قطاع غزة.

الغاية5 .أ: تخفيض معدل وفيات الأمهات بنسبة ثلاثة أرباع في الفترة من 1990 إلى2015

وفيات الأمهات:

الإحصاءات المتوفرة غير كافية لقياس معدلات وفيات الأمهات

تعتبر الإحصاءات المتوفرة حول وفيات الأمهات، وهي في الواقع محدودة، بأنها غير دقيقة إلى المستوى الذي يمكن الاستناد عليه وبناء سياسات صحية للتقليل منها، وذلك بسبب ارتفاع تكلفة تنفيذ مثل هذه المسوح والحاجة إلى متخصصين لتقدير هذا المؤشر. وقد تمت محاولة تقدير هذا المؤشر من خلال بعض المسوح التي نفذها الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني مثل المسح الديمغرافي 1995، ومسح صحة الأسرة لعام 2006. ففي المسح الديمغرافي 1995 تم تقدير معدلات وفيات الأمومة في الأراضي الفلسطينية بواقع 70 - 80 حالة وفاة لكل 100,000 حالة ولادة.

الولادات التي تجري بإشراف موظفي صحة من ذوي الاختصاص:

تقريبا جميع الولادات في الأراضي الفلسطينية تجري تحت إشراف طبي مؤهل

من خلال جدول 1.5 يتضح أن جميع الولادات في الأراضي الفلسطينية تجري تحت إشراف مختصين، وقد طرأ ارتفاع على نسبة الولادات التي تجري تحت إشراف طبي من حوالي 95.0 % عام 1994 إلى حوالي 99.0 % عام 2006. وهذه المعطيات تشير إلى نضوج في الثقافة الفلسطينية بشأن الاهتمام برعاية الحمل والولادة. فالبيانات تبين أن النسبة مرتفعة في الضفة الغربية وفي قطاع غزة وفي الحضر والريف والمخيمات على السواء.

جدول 1.5: نسبة الولادات التي تجري بإشراف موظفي صحة من ذوي الاختصاص في الأراضي الفلسطينية حسب المنطقة ونوع التجمع 1996 - 2006

السنة	المنطقة			نوع التجمع		
	الأراضي الفلسطينية	الضفة الغربية	قطاع غزة	حضر	ريف	مخيم
1996	94.9	93.4	97.9	..	..	..
2000	96.8	95.7	98.8	97.5	94.7	98.0
2004	98.3	97.6	99.3	98.5	97.4	99.9
2006	98.6	98.2	99.3	99.1	97.5	98.9

.. : تعني لا يتوفر بيانات

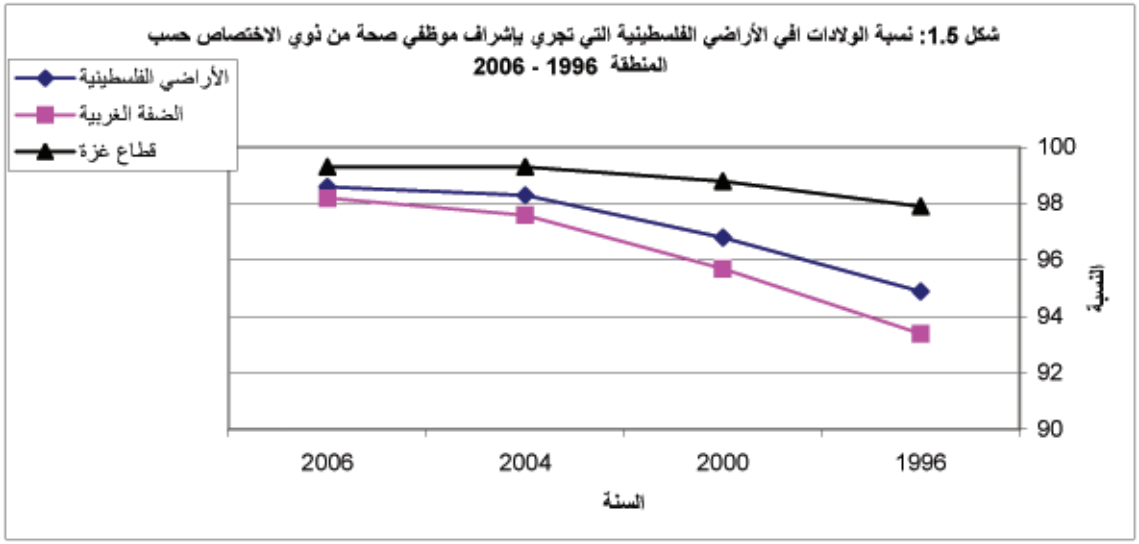

وبناء على هذه المعطيات، فإنه يمكن القول بأن الغاية المنشودة متحققة إلى حد كبير، ويبقى التحدي في المحافظة على هذه المعدلات مع عدم إغفال العمل على تغطية النسبة المتبقية والتي يجب الوصول إليها خلال الفترة القريبة القادمة لتحقيق إشراف طبي تام على جميع حالات الولادة وخاصة في المناطق الريفية.

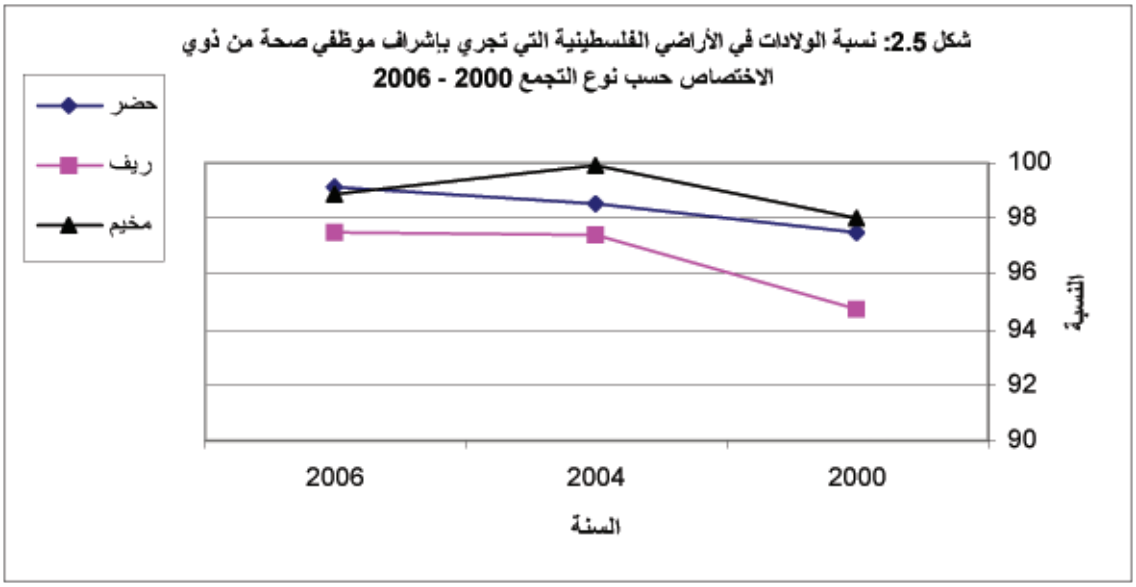

انتشار استخدام وسائل منع الحمل:

ما زالت معدلات انتشار وسائل منع الحمل في الأراضي الفلسطينية متدنية

خلال عشر سنوات (1996 - 2006) طرأ ارتفاع طفيف على نسبة استخدام وسائل منع الحمل بين المتزوجين في الأراضي الفلسطينية، فقد ارتفعت النسبة من 45.2 % عام 1996 إلى 50.2 % عام 2006، مع وجود اختلاف ملحوظ بين الضفة الغربية وقطاع غزة، فالمعدلات في الضفة الغربية أعلى من مثيلتها في قطاع غزة. ومن خلال جدول (2.5) يلاحظ أن نسبة استخدام وسائل منع الحمل على مستوى الأراضي الفلسطينية استقرت حول 50.0 % منذ عام 2000 وحتى عام 2006. وتشير نتائج المسوح الصحية والديمغرافية التي نفذها الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني منذ عام 1995 وحتى عام 2006 إلى أن هناك مجموعة من الأسباب التي تحول دون استخدام وسائل منع الحمل تتراوح بين عدم الثقة بهذه الوسائل وأسباب دينية واجتماعية والرغبة في الإنجاب والخوف من آثارها الجانبية. لذلك لا بد من بذل مزيد من الجهود في مجال الصحة الإنجابية لزيادة معدلات استخدام وسائل منع الحمل.

جدول 2.5: معدل انتشار وسائل منع الحمل في الأراضي الفلسطينية حسب المنطقة ونوع التجمع 1996 – 2006

السنة	المنطقة			نوع التجمع		
	الأراضي الفلسطينية	الضفة الغربية	قطاع غزة	حضر	ريف	مخيم
1996	45.2	50.7	33.9	..	..	..
2000	51.4	54.3	46.1	51.1	52.9	50.1
2004	50.6	55.0	43.0	50.0	55.3	44.6
2006	50.2	54.9	41.7	49.3	53.4	46.4

.. : تعني لا يتوفر بيانات

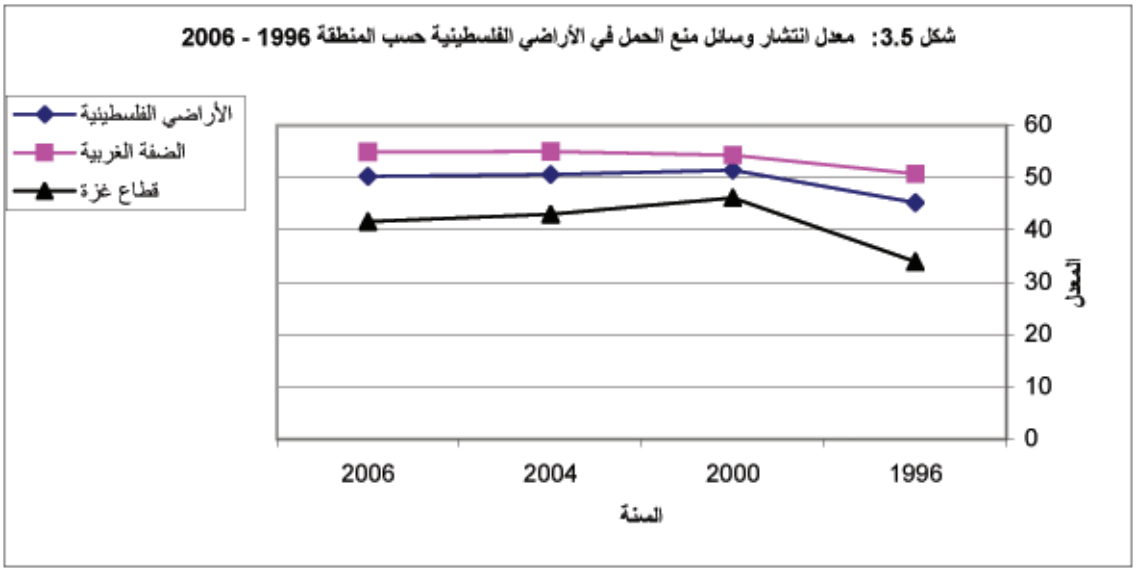

بناء على المعطيات المتوفرة، يتضح أن تحقيق الغاية حتى عام 2015 غير ممكن إذا استمر الاتجاه في معدلات استخدام وسائل منع الحمل كما هو عليه حتى عام 2006.

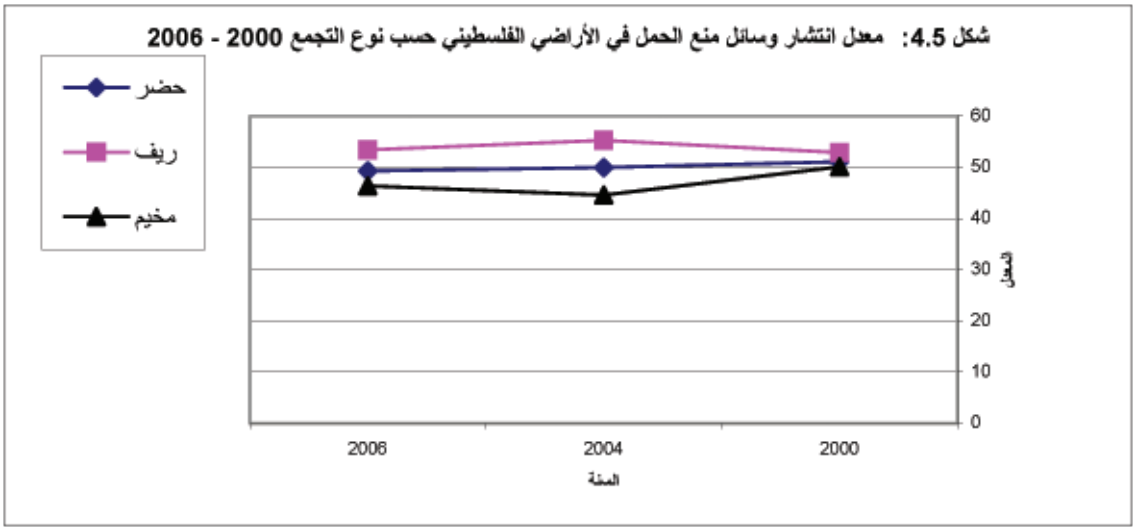

معدلات الولادات لدى المراهقات:

خلال عشر سنوات طرأ انخفاض كبير على معدلات الولادة بين المراهقات

لقد حققت السياسات التي تم تبنيها والجهود التي بذلت في الأراضي الفلسطينية بشأن التوعية حول مخاطر الزواج والإنجاب المبكرين نتائج ملموسة خلال عقد من الزمن (1995 - 2005). فالبيانات في جدول (3.5) تبين أن معدلات الولادة بين المراهقات انخفضت بحوالي 48 % خلال هذه الفترة. فانخفض المعدل من 114.0 حالة ولادة لكل 1000 مراهقة عام 1995 إلى أقل من 60 حالة في عام 2005. وكان معدل الانخفاض أسرع في قطاع غزة مقارنة مع الضفة الغربية (حوالي 53 % في قطاع غزة و 45 % في الضفة الغربية). وعلى الرغم من هذه المعطيات الإيجابية إلا أن ظاهرة الإنجاب في سن المراهقة لدى الفتيات ما زالت تسترعي الانتباه لأنها ما زالت موجودة وبمعدلات عالية نسبيا. لذلك لا بد من الاستمرار في تعميم وترويج سياسات الصحة الإنجابية حتى يتم القضاء على هذه الظاهرة بشكل تام نظرا لما لها من آثار صحية ونفسية واجتماعية واقتصادية سلبية على الأم والطفل والأسرة.

جدول 3.5: معدل الولادات لدى المراهقات في الأراضي الفلسطينية 1995 - 2005

السنة	الأراضي الفلسطينية	الضفة الغربية	قطاع غزة
1995	**114.0**	100.0	144.0
1999	**77.0**	79.0	72.0
2003	**69.4**	65.2	76.4
2005	**59.8**	55.2	67.4

شكل 5.5: معدل الولادات بين المراهقات في الأراضي الفلسطينية 1995 - 2005

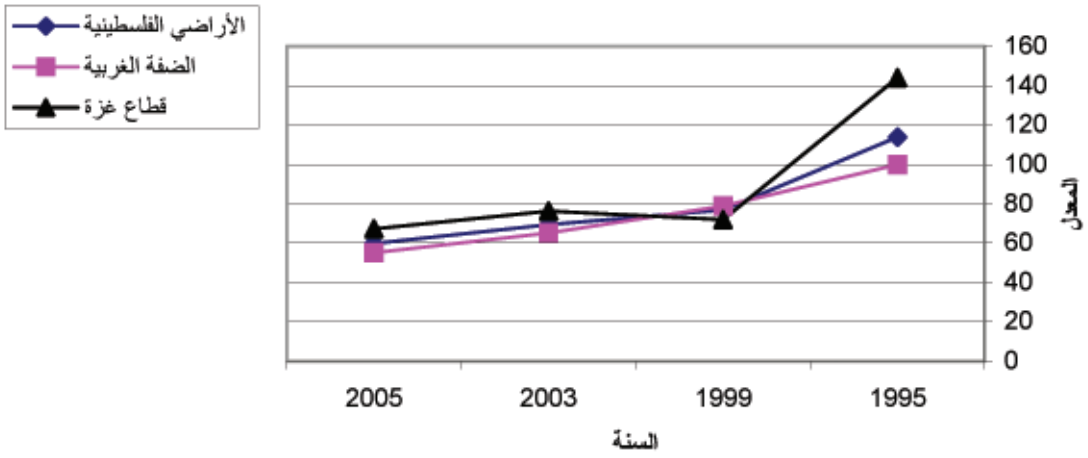

الحصول على الرعاية الصحية قبل الولادة:

جميع النساء الحوامل تقريبا يحصلن على الرعاية الصحية قبل الولادة

يمكن القول بأنه قد تم تحقيق الغاية المنشودة بتمكين جميع النساء الحوامل من الحصول على الرعاية الصحية قبل الولادة. فقد ارتفعت النسبة من 95.6 % عام 2000 إلى حوالي 99.0 % عام 2006 (جدول 4.5). وحصل هذا التطور في الضفة الغربية وقطاع غزة على السواء. وفي جميع التجمعات السكانية (حضر/ريف/مخيم). لذلك فإن هذا الإنجاز يتطلب وضع الاستراتيجيات اللازمة للمحافظة عليه باستمرار، مع الأخذ بعين الاعتبار ضمان حصول النسبة الصغيرة المتبقية على هذه الخدمة.

جدول 4.5: معدلات الحصول على الرعاية الصحية قبل الولادة (زيارة واحدة على الأقل وأربع زيارات على الأكثر) في الأراضي الفلسطينية حسب المنطقة ونوع التجمع 1996 - 2006

السنة	المنطقة			نوع التجمع		
	الأراضي الفلسطينية	الضفة الغربية	قطاع غزة	حضر	ريف	مخيم
2000	**95.6**	94.0	98.3	96.5	92.2	98.5
2004	**96.5**	96.1	97.2	96.3	95.9	98.4
2006	**98.8**	98.7	99.0	98.6	98.7	99.5

.. : تعني لا يتوفر بيانات

شكل 6.5: معدل الحصول على الرعاية الصحية قبل الولادة في الأراضي الفلسطينية حسب المنطقة 2000 - 2006

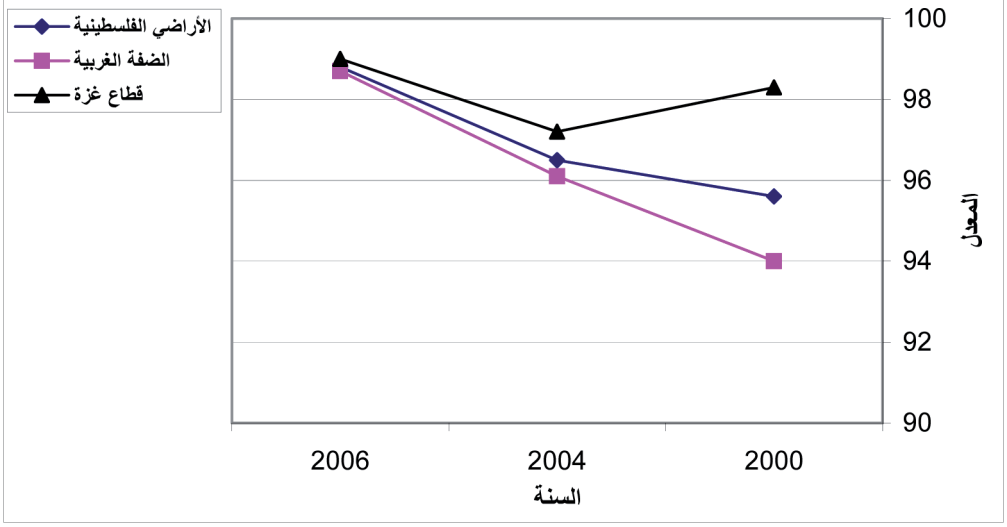

شكل 7.5: معدل الحصول على الرعاية الصحية قبل الولادة في الأراضي الفلسطينية حسب نوع التجمع 2000 - 2006

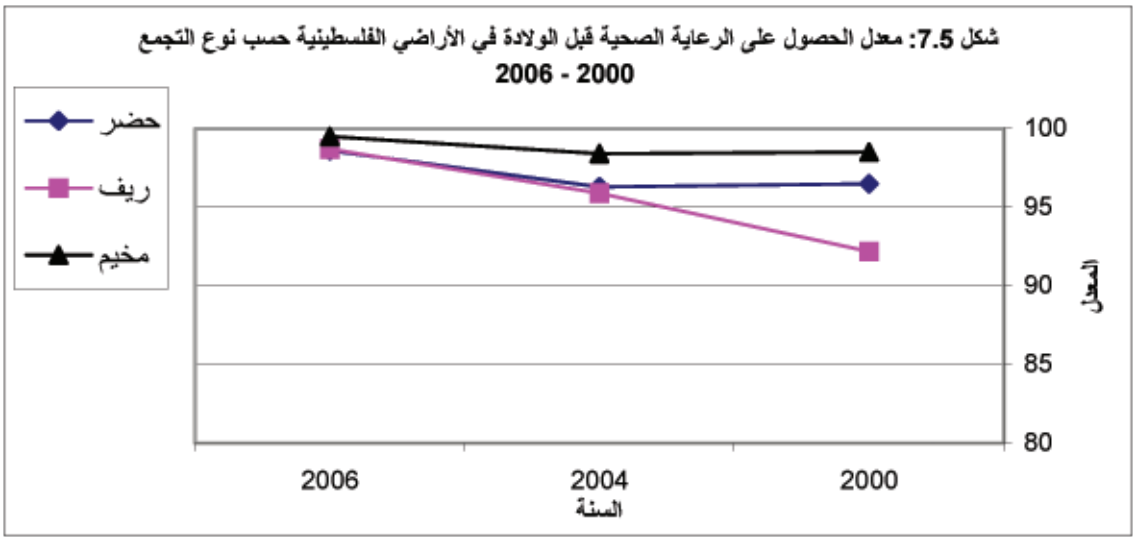

الحاجة غير الملباة في مجال تنظيم الأسرة

لا يتوفر بيانات على شكل سلسلة زمنية حول هذا المؤشر، حيث توفرت بيانات عن عام 2006 فقط. وهذه البيانات تشير إلى أن 12.4 % فقط من الأزواج لا يستطيعون الحصول على وسائل تنظيم الأسرة بواقع 11.6 % في الحضر و12.6 % في الريف و11.2 % في المخيمات. لذلك لا بد من اتخاذ الإجراءات اللازمة على مستوى الحكومة ومنظمات المجتمع المدني لتوفير الاحتياجات للفئة التي لا تستطيع الحصول عليها.

التحديات

تتمثل ابرز التحديات لتحقيق هذا الهدف بما يلي:

1. ضمان الوصول الشامل لجميع النساء والأطفال لخدمات الصحة الشاملة بما فيها خدمات الصحة الإنجابية وصحة الأم والطفل
2. ضمان التنسيق الفعال بين كافة الجهات التي تقدم خدمات الرعاية الصحية
3. ضمان توفير الموازنات اللازمة للنظام الصحي، وزيادة شمول التأمين الصحي ليشمل جميع الفقراء لتمكين أكبر شريحة من المجتمع الفلسطيني للوصول الى الخدمات الصحية بدون عوائق مادية
4. تعزيز قدرات العاملين في القطاع الصحي، وتأهيل المرافق الصحية وخاصة تلك التي تقدم خدمات صحة الأمومة والطفولة
5. تحسين آليات تسجيل حالات الإصابة بأمراض الحمل والأطفال لتوفير بيانات دقيقة تساعد في بناء نظام مراقبة صحية فعال يساهم في تطوير السياسات الصحية

6. ضمان توفير خدمات متكاملة للمناطق المتأثرة بالجدار والذي يعتبر عائقا أمام الكثير من الحالات للوصول الى مراكز الرعاية الصحية المتخصصة في الوقت المناسب
7. ضمان توفر نظام تخطيط صحي متقدم يضمن التغطية الشاملة لمركبات القطاع الصحي بما فيها صحة الأمومة والطفولة

نقاط القوة

1. زيادة الوعي المجتمعي بأهمية الصحة الإنجابية
2. إدماج قطاع الصحة كأحد المحاور الرئيسية لخطط التنمية متوسطة المدى للحكومة الفلسطينية، مع التأكيد على أهمية صحة الأم والطفل والمراهقين
3. توفر الدعم الدولي لخطة التنمية الفلسطينية، مما يضمن توفر الحد الأدنى من التمويل اللازم لقطاع الصحة
4. وجود العديد من الجهات العاملة في المجال الصحي (الحكومة/منظمات المجتمع المدني/وكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين/القطاع الخاص)

التوصيات

1. استمرار الجهاز المركزي للاحصاء الفلسطيني بتنفيذ المسوح الصحية المتخصصة لتوفير مؤشرات على شكل سلاسل زمنية تحدد الاتجاهات السائدة في مجال صحة الأم والطفل
2. زيادة موازنة قطاع الصحة في الموازنة العامة للحكومة
3. زيادة حملات التوعية في مجال الصحة الإنجابية مع التركيز على فئة الشباب والمراهقين
4. ضمان جودة البيانات التي يتم تسجيلها عن الحالات التي تراجع مراكز تقديم خدمات الصحة الإنجابية، حيث تعتبر هذا البيانات مكملة للبيانات التي يوفرها الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني في رسم صورة واضحة حول اتجاهات الصحة الإنجابية
5. الاستمرار في إعداد الدراسات المتخصصة حول صحة الأم والطفل من البيانات المتوفرة ودراسة العلاقات بين المتغيرات المختلفة التي تؤثر في صحة الأم والطفل
6. الاستمرار في تأهيل العاملين في خدمات الصحة الإنجابية وصحة الأم والطفل لضمان تقديم خدمات ذات جودة عالية
7. صياغة خطة صحية شاملة للأراضي الفلسطينية

الـهـدف 06

مـكـافـحـة فـيـروس نـقـص المـنـاعـة الـبـشـريـة/الإيـدز والمـلاريـا وغـيـرهـمـا مـن الأمـراض

الهدف السادس: مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والملاريا وغيرهما من الأمراض

تشير المعلومات المتوفرة عن الأراضي الفلسطينية إلى قلة حالات الإصابة بالإيدز. وقد بدأ الإبلاغ عن حالات الإيدز في العام 1986. وحسب تقارير الرصد الوبائي لعام 2003، فقد بلغ عن 40 حالة إصابة بهذا المرض و 14 حالة إصابة بفيروس الإيدز. ومن ضمن حالات الإصابة بالإيدز في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة، هناك 36 ذكرا مصابا و 4 إناث. والطريقة الشائعة للإصابة هي عن طريق الاتصال الجنسي بين الجنسين (54.5 %)، يتبعها حالات الإصابة عن طريق نقل الدم أو منتجاته (18.2 %)، ومعظم هذه الحالات تضمنت نقل الدم خارج البلاد.

يبقى التحدي القائم هو المحافظة على معدلات الإصابة المنخفضة وزيادة الوعي بالنسبة للإصابة بالمرض، وتوفير الدعم للسلطة الوطنية الفلسطينية لاستخدام منهجيات متقدمة لمحاربة المرض. علما بأنه قد تم اتخاذ خطوات عديدة ومتنوعة للتعامل مع المرض والتوعية بمخاطره وطرق الإصابة به. فتم تطبيق فحص الدم المتوفر ضد الإيدز منذ عام 1989 وفحصه ضد (HIV) منذ عام 1994. وتم عقد العديد من ورش العمل والندوات لتوعية القطاعات المختلفة مثل الشباب والعاملين في مجال الصحة. ولكن نظرا للتغير المستمر في العادات والتوجهات الاجتماعية وطرق التواصل مع المجتمعات الأخرى تبقى احتمالية زيادة انتشار المرض قائمة وخاصة بين فئة الشباب.

محاربة الأمراض المعدية (السل، شلل الأطفال، الحصبة، التهاب الكبد، الملاريا):

تسعى سياسة وزارة الصحة إلى الوصول إلى أدنى مستويات لانتشار الأمراض، وقد نجحت الجهود نحو استئصال جميع الأمراض المعدية من قبل وزارة الصحة. وشكلت التغطية الجيدة لبرامج التطعيم والكشف المبكر للأمراض، والتثقيف الصحي كأدوات وأهداف أساسية مستخدمة لدى وزارة الصحة. وقد تم الحفاظ على مستويات عالية للتطعيم خلال فترات الإغلاق ومنع التجول منذ أواخر عام 2000. ولم يبلغ منذ فترة طويلة عن حالات شلل الأطفال أو داء الكلب أو الكوليرا.

- **مرض السل**

تقوم وزارة الصحة منذ عام 1996 بتطبيق نظام التطعيم (DOTS)، وقد وصلت معدلات التطعيم إلى مستويات عالية جدا (تغطية كاملة تقريبا)، ولم يبلغ عن إصابة بين الأطفال دون سن الخامسة. وكان هناك 27 حالة إصابة بالشريان الرئوي بين الأطفال، و 24 حالة إضافية بين البالغين في عام 2003.

- **شلل الأطفال**

خلال العقدين الماضيين كانت هناك سيطرة جيدة على هذا المرض في الأراضي الفلسطينية من خلال التطعيم وتخصيص أيام التطعيم العالمية، وقد تم تسجيل حالتين فقط خلال عام 1988. ومنذ ذلك التاريخ لم يبلغ عن أي إصابة جديدة. وتبعا لشلل العضلات الحاد الذي كان مؤشرا لإبادة شلل الأطفال ، فقد اعتبرت الأراضي الفلسطينية خالية من مرض شلل الأطفال. على الرغم من هذا الإعلان، إلا أنه لا بد من الاستمرار بمراقبة انتشار هذا المرض لمعالجة أي حالات قد تظهر في أي وقت.

- **الحصبة**

حددت وزارة الصحة عام 2010 للقضاء على الحصبة في الأراضي الفلسطينية. فقد نفذت سياسة التطعيم للأطفال في شهرهم التاسع، حيث يحصلون على جرعة ضد الحصبة. وكذلك على جرعة أخرى في شهرهم الخامس عشر، ومع جرعة من لقاح (MMP). وفي عام 2004 أجرت وزارة الصحة مسحا عن المصل لبعض الأمراض المعدية التي أظهرت مناعة قليلة ضد الحصبة على الرغم من التغطية العالية للقاح أو التطعيم. ونتيجة لذلك تم القيام بحملة لملاحقة ذلك المرض. ولم يتم الإبلاغ عن أي حالة إصابة بالحصبة في تلك السنة.

- **التهاب الكبد**

التهاب الكبد (C.B.A) مستوطن في الأراضي الفلسطينية، وقد انخفض التهاب الكبد (B) بشكل ملحوظ نتيجة للقاح ضد هذا المرض كجزء من البرنامج الموسع لمناعة الأطفال والمجموعة المعرضة أكثر للاصابة. وعند اكتشاف حالة مصابة بالمرض يتم تطعيم المصاب وشريكه ضد المرض كسياسة معتمدة. كما يتم اعطاء المواليد الجدد جرعة ضد التهاب الكبد (B). في عام 1995 كان معدل انتشار التهاب الكبد (B) 5.7 % وانخفض الى 5.0 % عام 2005. وقد وضعت وزارة الصحة هدفا لخفض معدل الاصابة في فلسطين الى 1.0 % عام 2015.

- **الملاريا**

لم يبلغ عن أي حالة اصابة بالملاريا منذ أكثر من 20 عاما، لذلك تعتبر فلسطين خالية منه. ومع ذلك فإنه لا بد من اليقظة بشأن الاستمرار بمراقبة انتشار المرض خوفا من انتقاله من الدول المجاورة، وكذلك مراقبة مناطق انتشار البعوض.

المؤشرات الأخرى تحت الهدف السادس:

لا تتوفر بيانات دقيقة حول بعض المؤشرات الأخرى تحت الهدف السادس مثل معدلات استخدام الرفال في آخر وصال جنسي شديد التعرض للخطر، ومؤشر "نسبة مواظبة اليتامى على المدارس إلى مواظبة غير الأيتام من الفئة العمرية 10-14 سنة"

الـهـدف 07

ضـمـان تـوفـيـر أسـبـاب بـقـاء الـبـيـئـة

الهدف السابع: ضمان توفر أسباب بقاء البيئة

تتعرض البيئة في الأراضي الفلسطينية لأخطار حقيقية نتيجة للاستنزاف غير الطبيعي للموارد وعدم سيطرة الفلسطينيين على الأرض والمصادر الطبيعية. علما أن مسودة الدستور الفلسطيني لعام 2005 أكدت على أن العيش في بيئة سليمة ونظيفة هو حق أساسي للإنسان. ولكن في ظل التحديات الكثيرة التي يواجهها قطاع البيئة في فلسطين فإنه يصعب تأمين هذا الحق. ويعتبر استمرار الاحتلال الإسرائيلي السبب الرئيسي الذي يحرم الفلسطينيين من السيطرة على مواردهم الطبيعية وخاصة المياه والتي تعتبر العنصر الأساسي لتوفير البيئة السليمة. لذلك، فإنه في ظل الوضع الراهن يستبعد أن يتحقق هذا الهدف حتى عام 2015، حيث أدت السيطرة الإسرائيلية على معظم الأراضي الفلسطينية إلى تقليص المساحات الصالحة للسكن. وكذلك فإنه من الصعوبة بمكان ضمان توفير المسكن الآمن والمناسب في الأراضي الفلسطينية وخاصة في مخيمات اللاجئين التي تعتبر الأكثر اكتظاظا بالسكان بسبب عدم وجود حصانة للبيوت الفلسطينية من الهدم والتدمير من قبل الاحتلال الإسرائيلي.

الغاية 7.أ: دمج مبادئ التنمية المستدامة في السياسات والبرامج الوطنية وتقليص هدر الموارد البيئية
الغاية 7.ب: الحد من خسارة التنوع البيولوجي، وتحقيق تخفيض كبير في معدل الخسارة بحلول عام 2010

الأراضي المكسوة بالغابات:

حصل تدهور كبير على مساحة الأراضي المكسوة بالغابات في الأراضي الفلسطينية خلال العقدين الأخيرين

لقد أثرت الظروف الاستثنائية التي مرت فيها الأراضي الفلسطينية منذ الاحتلال الإسرائيلي للضفة الغربية وقطاع غزة عام 1967 سلبا على جميع مناحي الحياة في الأراضي الفلسطينية. فبالإضافة إلى الإجراءات الإسرائيلية على الأرض هناك عوامل أخرى أثرت على البيئة في فلسطين، من أهمها ندرة المياه والتغير المناخي والتصحر وتآكل الأرض التي أدت خلال العقدين الماضيين إلى تدهور الأراضي الخضراء. فقد انخفضت نسبة الأراضي المغطاة بالأحراش من 4.5 % عام 1998 إلى 1.5 % عام 2006 بواقع 1.57 % في الضفة الغربية و0.88 % في قطاع غزة. ولم تتجاوز نسبة الأراضي المحمية للمحافظة على التنوع الحيوي 1.0 %.

نصيب الفرد من انبعاثات غاز ثاني أكسيد الكربون:

يعتمد الفلسطينيون بشكل أساسي على الموارد غير المتجددة للطاقة، والتي في معظمها مستوردة من دول أخرى وخاصة من اسرائيل، حيث تستورد الأراضي الفلسطينية أكثر من 85 % من الطاقة الكهربائية من إسرائيل، وجميع منتجات البترول هي أيضا مستوردة من إسرائيل. وهناك حوالي 30 % من الأسر الفلسطينية تستهلك الوقود الصلب.

بلغ نصيب الفرد من انبعاث ثاني أكسيد الكربون لكل دولار من الناتج المحلي 629.4 عام 2002 و 694.4 عام 2003.

الغاية 7.ج : تخفيض نسبة الأشخاص الذين لا يمكنهم الحصول على مياه الشرب المأمونة والصرف الصحي إلى النصف بحلول عام2015

السكان الذين يمكنهم الحصول باستمرار على مصدر محسن لمياه الشرب:

منذ إنشاء السلطة الوطنية الفلسطينية طرأ تطور كبير على نسبة الأسر المتصلة بشبكات المياه والصرف الصحي، ولكن الأرقام لا تعكس مستوى وجودة هذه الخدمات

حققت الأراضي الفلسطينية تقدما كبيرا في مجال توفير مصادر الشرب الآمنة للمواطنين، فقد ارتفعت نسبة السكان الذين يمكنهم الحصول على مصدر مياه آمن للشرب من حوالي 80 % عام 1995 إلى ما يقارب 94 % عام 2006. وهذا يعني أنه تم تخفيض نسبة الذين لا يمكنهم الحصول على مصدر مياه آمن للشرب بحوالي 75 % خلال إحدى عشرة سنة. وبذلك تكون هذه الغاية قد تحققت. إلا أن هذه المعطيات يجب أن تؤخذ بحذر شديد وذلك لأنه لا يوجد سيطرة مطلقة للسلطة الوطنية الفلسطينية على مصادر المياه في الأراضي الفلسطينية، حيث تتحكم السلطات الإسرائيلية بمعظم هذه المصادر، مما يجعل ضمان ديمومة توفير المياه الآمنة محل شك. وكذلك فإن كمية المياه المتدفقة للسكان الفلسطينيين تعتبر غير كافية إذا قورنت مع المعدلات الدولية الموصى بها، فنصيب الفرد يتراوح بين 50 - 70 ليترا في اليوم.

يعتبر وضع المياه في قطاع غزة أكثر سوءا مقارنة مع الضفة الغربية، ويعود السبب الرئيسي إلى تدهور نظام الصرف الصحي في قطاع غزة، واستخدام الأسمدة والمبيدات الحشرية بشكل مفرط في الزراعة الأمر الذي يؤدي إلى تلوث المياه الجوفية، إضافة إلى الاستنزاف الزائد لمياه الآبار الجوفية. وتؤدي المعالجة الكيميائية للمياه المستخرجة من الآبار الجوفية إلى تدني مستويات هذه المياه للاستخدام البشري.

وفي الضفة الغربية، وعلى الرغم من اعتماد نسبة كبيرة من الأسر على شبكات المياه العامة، إلا أنه لا زال هناك أعداد كبيرة من الأسر، وتجمعات بكاملها، تعتمد على مصادر مياه غير آمنة، مثل مياه الأمطار والينابيع السطحية وتنكات نقل المياه. وهذه المصادر تتهددها مصادر التلوث في كل لحظة.

ومن المشاكل الأخرى التي تهدد مصادر المياه للفلسطينيين، عدم ضمان انتظام تدفق المياه وضعف الضغط في الأنابيب الناقلة للمياه، نتيجة ضعف البنية التحتية لآلات ضخ المياه، وبالتالي فإن العديد من الأسر الموصولة بشبكات المياه تضطر للحصول على المياه اللازمة لها من خلال صهاريج عادة ما تكون ذات نوعية رديئة.

جدول 1.7: نسبة السكان في الأراضي الفلسطينية الذين يمكنهم الحصول باستمرار على مصدر محسن لمياه الشرب حسب المنطقة ونوع التجمع 1995 - 2006

السنة	المنطقة			نوع التجمع		
	الأراضي الفلسطينية	الضفة الغربية	قطاع غزة	حضر	ريف	مخيم
1995	**79.7**	71.4	96.3	..	..	..
1997	**95.8**	94.4	98.2	98.0	90.2	99.4
2000	**96.2**	94.9	98.4			
2002	**93.8**	97.6	86.5	92.9	96.6	91.0
2003	**97.0**	96.1	99.2	98.8	92.9	99.4
2004	**97.9**	97.1	99.5	..	..	..
2005	**96.6**	95.8	98.0	97.7	92.8	100.0
2006	**93.8**	91.9	97.3	96.0	86.3	99.1

.. : تعني لا يتوفر بيانات

شكل 1.7:نسبة السكان في الأراضي الفلسطينية الذين بامكانهم الحصول على مصدر محسن للمياه حسب المنطقة 1995 - 2006

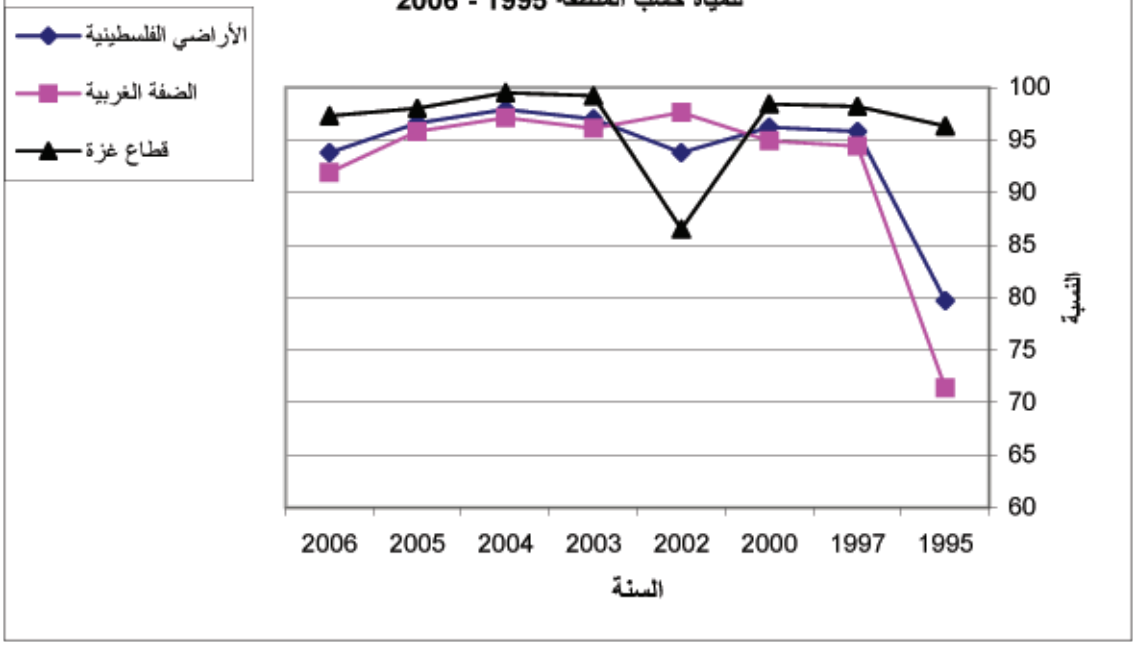

شكل 2.7: نسبة السكان في الأراضي الفلسطينية الذين بإمكانهم الحصول على مصدر محسن للمياه حسب نوع التجمع 1997 - 2006

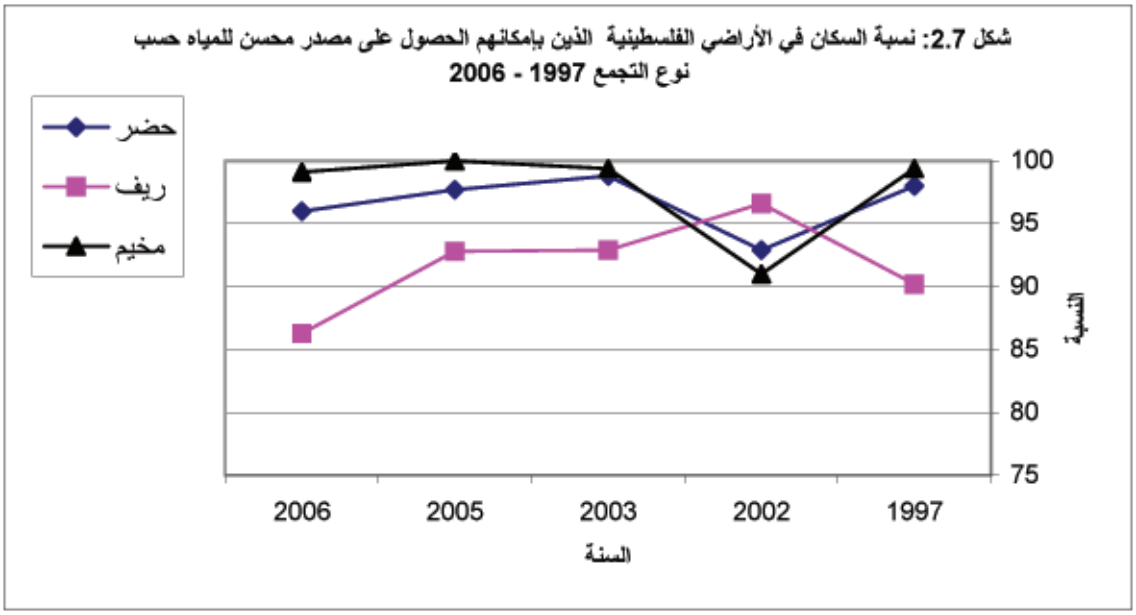

نظم الصرف الصحي المحسنة:

تشير المعطيات في جدول (2.7) إلى أن جميع السكان تقريبا في الأراضي الفلسطينية يستخدمون نظام صرف صحي محسن، حيث بلغت النسبة عام 2006 أكثر من 99 %، وهي متقاربة في الضفة الغربية وقطاع غزة، وكذلك في جميع التجمعات السكانية (حضر/ ريف/مخيم). وعلى الرغم من هذه النسب المرتفعة، إلا أنه يبرز سؤال حول جودة هذه النظم، فالعديد من التجمعات السكانية لا يوجد فيها شبكات صرف صحي عامة وإنما تعتمد على الحفر الامتصاصية في التخلص من المياه العادمة، وهذه الوسيلة تعتبر من أهم أسباب تلوث المياه الجوفية. لذلك لا بد من الاستمرار في تطوير شبكات الصرف الصحي لتشمل أكبر نسبة من المساكن والتجمعات، لأنه من خلال شبكات الصرف الصحي العامة يمكن معالجة المياه العادمة والتخفيف من حدة تأثيرها على البيئة والمياه الجوفية.

جدول 2.7: نسبة السكان في الأراضي الفلسطينية الذين يستخدمون نظام صرف صحي محسن حسب المنطقة ونوع التجمع 1995 - 2006

السنة	المنطقة			نوع التجمع		
	الأراضي الفلسطينية	الضفة الغربية	قطاع غزة	حضر	ريف	مخيم
1995	97.5	96.6	99.1	..	..	..
1997	97.4	97.0	98.3	98.6	94.7	98.7
2000	99.6	99.4	100.0	..	..	..
2002	99.0	98.8	99.3	..	..	..
2004	99.6	98.6	100.0	..	..	..
2005	99.4	99.2	99.6	99.2	99.5	99.8
2006	99.3	99.2	99.7	99.2	99.2	100.0

.. : تعني لا يتوفر بيانات

شكل 3.7: نسبة السكان في الأراضي الفلسطينية الذين يستخدمون مرافق صحية محسنة حسب المنطقة 1995 - 2006

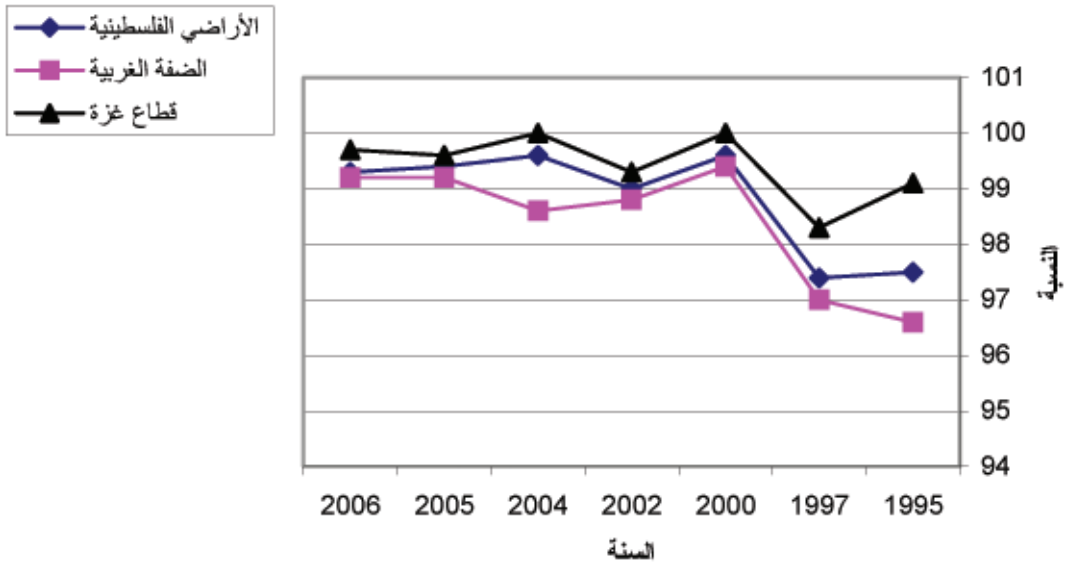

جدول 4.7: نسبة السكان في الأراضي الفلسطينية الذين يستخدمون مرافق صحية محسنة حسب نوع التجمع 1997 - 2006

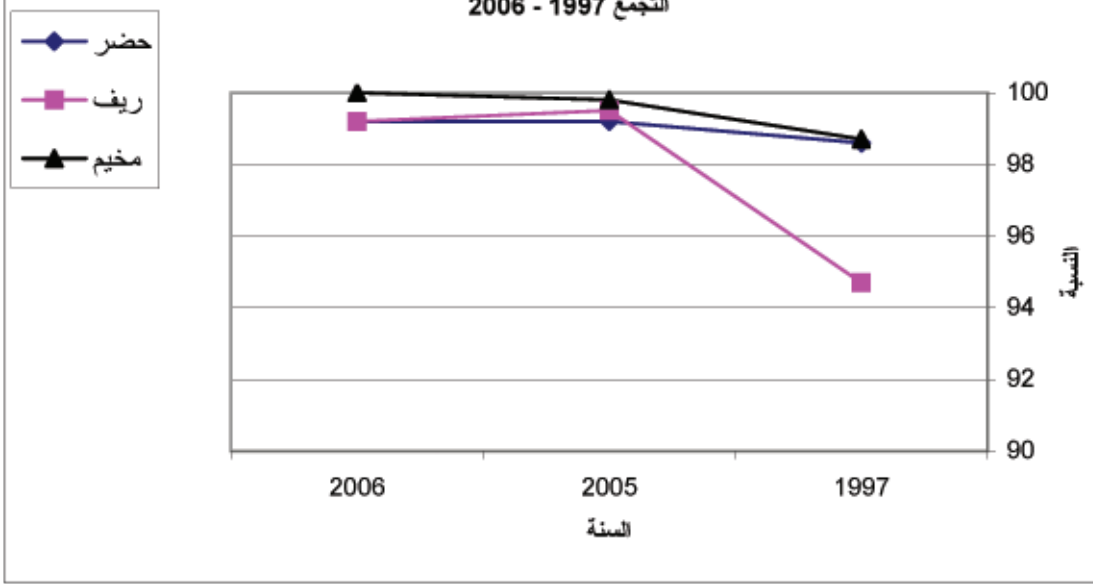

التحديات

تتمثل أبرز التحديات بما يلي:

1. المحافظة على جودة عالية للمياه سواء تلك التي تصل من خلال الشبكات العامة أو المصادر الأخرى كمياه الأمطار والينابيع والصهاريج
2. توفير نظم ومرافق صرف صحية ذات مواصفات مقبولة ولا تساعد على تلوث المياه الجوفية
3. ضمان ربط جميع المساكن بشبكات مياه وصرف صحي محسنة
4. وجود مصادر مياه دائمة لضمان ضخ مستمر لها للاستخدامات المنزلية وغير المنزلية، اذ لا يعني توفر الشبكات أن المياه متوفرة باستمرار وأن أسعارها معقولة للجميع
5. توفر نظم حماية للبيئة تحت السيطرة الفلسطينية
6. وجود سياسات تعنى بالمحافظة على الأجناس المهددة بالانقراض في الأراضي الفلسطينية وخاصة من خلال تطوير المحميات الطبيعية
7. توفير السكن الملائم في جميع المناطق ولجميع الفئات وخاصة للاجئين، من خلال سياسة وطنية للإسكان يساهم في إعدادها جميع ذوي العلاقة
8. تعزيز قدرات المؤسسات ذات العلاقة بالمياه والبيئة والإسكان وزيادة التنسيق فيما بينها
9. ضمان توفير الإحصاءات الدقيقة والشاملة حول المياه والإسكان والبيئة
10. تعزيز السيطرة الفلسطينية على مصادر التلوث للتمكن من خلال وضع الخطط القابلة للتنفيذ لمكافحة هذه المصادر
11. تطوير الوعي لدى المواطن الفلسطيني حول أهمية المحافظة على البيئة
12. ضمان التوزيع العادل للمياه بين الفلسطينيين وإسرائيل
13. تطوير موارد مياه غير تقليدية وخاصة إعادة استخدام المياه المعالجة للصرف الصحي ومعالجة مياه البحر

نقاط القوة

1. وجود سلطتي المياه والبيئة ووزارة الأشغال العامة والاسكان مما يساعد على وضع سياسات وخطط مع ضمان تنفيذها
2. استعداد مجتمع المانحين لدعم قطاعات المياه والبيئة والاسكان
3. توفر شبكات مياه وصرف صحي في عدد كبير من التجمعات السكانية وخاصة الكبيرة منها
4. توفر الخبرات الوطنية في مجالات المياه والبيئة والاسكان نتيجة للخبرة التي تراكمت لديهم منذ قيام السلطة الوطنية الفلسطينية
5. ملاءمة أسعار المياه في المناطق الموصولة بالشبكات العامة
6. إدراج مفاهيم المياه والبيئة في المناهج التعليمية الفلسطينية يساعد في زيادة الوعي حول هذه المواضيع بين الأجيال القادمة

التوصيات

1. تطوير استراتيجيات وخطط متوسطة وطويلة الأمد للإسكان والمياه والصرف الصحي
2. تطوير قدرات العاملين في خدمات المياه والإسكان والمؤسسات المقدمة لهذه الخدمات
3. تطوير استراتيجية بيئية قابلة للتطبيق آخذة بعين الاعتبار الظرف السياسي القائم
4. توفير إحصاءات شاملة وحديثة عن المياه والإسكان والبيئة
5. تطوير لوائح القوانين الناظمة للإسكان والمياه والبيئة
6. تطبيق القوانين الخاصة بالمحميات الطبيعية، وزيادة رقعة هذه المحميات
7. توسيع آليات نشر الوعي في مجال البيئة
8. تشجيع القطاع الخاص للمساهمة في معالجة مشاكل الإسكان والبيئة
9. تطوير استراتيجيات وطنية للاستفادة من الدعم الدولي الحالي للقضية الفلسطينية في مجال المياه والبيئة

الـهـدف 08

إقـامـة شـراكـة عـالمـيـة مـن أجـل الـتـنـمـيـة

الهدف 8: إقامة شراكة عالمية من أجل التنمية

تعتبر فلسطين من أكثر الدول اعتمادا على مساعدات المانحين في اقتصادها، وقد كان للدعم المتواصل منذ قيام السلطة الوطنية الفلسطينية وحتى الآن الأثر الكبير في المساعدة على تجاوز الأزمات الإنسانية التي واجهت الشعب الفلسطيني وخصوصا منذ اندلاع انتفاضة الأقصى في أواخر عام 2000. فقد ساهم الدعم قبل الانتفاضة بشكل واضح في البناء المؤسسي الفلسطيني، إلا أنه بعد اندلاع الانتفاضة تحول في غالبيته إلى مساعدات إنسانية طارئة. ويلاحظ على آليات تحديد أولويات التمويل بأنها تتغير بتغير الظروف مما يؤدي إلى خلل في متابعة ما تم إنجازه حتى نهايته الأمر الذي يؤدي في النهاية إلى تشتيت الجهد وعدم البناء التراكمي على الخطط التنموية طويلة الأجل.

الدعم الرسمي للتنمية والوصول إلى الأسواق:

منذ قيام السلطة الوطنية الفلسطينية عام 1994، قامت وبمساعدة مجتمع المانحين بالتركيز على بناء مؤسسات حكومية عامة فاعلة تحضيرا لتأسيس الدولة الفلسطينية. وفي عام 1996 تم تنفيذ أول انتخابات تشريعية في الأراضي الفلسطينية انبثق عنها أول مجلس تشريعي (برلمان) فلسطيني. ومنذ عام 2003 تم تأسيس لجنة الإصلاح الوزارية ووحدة الدعم الفني واللتان كان لهما دور كبير بالتعاون مع البنك الدولي في تطوير خطط الإصلاح وخاصة في المجال الإداري والمالي للسلطة الوطنية الفلسطينية. وفي عام 2006 تم تنفيذ انتخابات تشريعية ثانية، وكذلك تم اعتماد مسودة الدستور الفلسطيني.

يستند التطوير الإداري للحكومة الفلسطينية إلى ثلاثة محاور رئيسية هي: أ) زيادة الاعتماد على المصادر المالية الدائمة ب) التنمية والتخطيط وتنفيذ البرامج الاقتصادية التي لها تأثير مباشر على السكان الفلسطينيين ج) المزيد من الشفافية والاعتماد على القدرات الذاتية في مؤسسات السلطة الوطنية الفلسطينية.

منذ عام 2000، كان هناك عدم توازن بين العائدات المحلية للسلطة الوطنية الفلسطينية والدعم الرسمي للتنمية، وتعمق عدم التوازن نتيجة زيادة في مساهمة المانحين لفاتورة رواتب موظفي السلطة والمساعدات الطارئة. فقد تجاوب المجتمع الدولي منذ عام 2000 مع الحاجات الطارئة للشعب الفلسطيني نتيجة للأزمة الاقتصادية في ظل الانتفاضة الثانية وتضاعفت المساعدات الطارئة منذ عام 2000 مقارنة مع الفترة قبل عام 2000. وحيث أن للدعم الطارئ دوراً محوريا في تجاوز أثر التقلبات السياسية السريعة، إلا أنه يثبت الحاجة الماسة إلى الاستقرار السياسي لضمان تمويل الخطط التنموية طويلة الأجل وعدم الاقتصار على الإغاثة فقط.

تحول نوع ونمط دعم المانحين من دعم للتنمية كإعانات إنسانية إلى دعم ميزانية السلطة الوطنية الفلسطينية، حيث انخفض نصيب دعم التنمية من 88 % قبل عام 2000 إلى 26 % بعد ذلك العام. وكذلك كان معظم ما صنف على أنه مساعدات تنمية في العامين 2000 و 2001 مساعدات طارئة في البنية التحتية لبعض القطاعات الاجتماعية وخاصة قطاع الصحة. وشهد هذا الدعم تذبذبا حادا إلى ما بعد المؤتمر الدولي للمانحين الذي عقد في واشنطن في تشرين أول عام 1993، والذي تعهد فيه المانحون بتقديم 4.22 مليار دولار للسلطة الوطنية الفلسطينية لمساعدة إعادة بناء برامج التنمية خلال الفترة 1994 - 1999. وشهدت فترة 1996 - 1999 تحولا في تركيز المانحين من دعم الميزانية الى دعم مشاريع بنية تحتية للتنمية، والتي بلغت نسبتها 39 % من اجمالي النفقات. وتم تخفيض دعم الميزانية الى أقل من 4 % عام 1999. وفي العام 2000 وضع حوالي 80 % من اجمالي الضمانات في بعض المشاريع الخاصة.

تتسم العلاقات التجارية الفلسطينية الاسرائيلية بعجز فلسطيني تجاري، فقد وصل العجز الى 32 % من الناتج المحلي الاجمالي عام 2002 وارتفع الى 40 % عام 2004. وهو ما يدل على أن وحدة الجمارك الفلسطينية الاسرائيلية أقل نفعا للجانب الفلسطيني.

خلال السنوات الثلاث الأولى من الانتفاضة انخفضت الواردات والصادرات الفلسطينية بشكل كبير. وعلى الرغم من التعافي الطفيف على الصادرات الفلسطينية بعد ذلك، إلا أنها بقيت دون المستوى الذي كان قبل الانتفاضة. وقد أثرت الاغلاقات ومنع التجول بشكل كبير على التجارة الفلسطينية. وبالنسبة للصادرات فقد أثرت القيود المفروضة على حركة البضائع الى تراجع الصادرات وكذلك زيادة نفقات النقل، مما جعل أسعار البضائع الفلسطينية عالية جدا. ان استمرار الوضع الحالي من حيث الاغلاقات وسيطرة اسرائيل المطلقة على المعابر والتحكم بحركة الصادرات والواردات مع الدول المجاورة يشكل تهديدا خطيرا على الاقتصاد الفلسطيني.

تمثل سياسة الإغلاق في الأراضي الفلسطينية العائق الرئيسي لوصول الأدوية الضرورية. وتعتبر وزارة الصحة المصدر الرئيسي لتغطية نفقات العلاج من خلال نظام التأمين الصحي الحكومي. ويوجد هناك جهات أخرى تساهم في تغطية تكاليف العلاج مثل وكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين ونظام التأمين لبعض العاملين في القطاع الخاص. أما من لا يملكون أي تأمين صحي فإنهم يتكبدون تكاليف العلاج الطبي على نفقتهم الخاصة.

لقد قامت وزارة الصحة الفلسطينية ببلورة برنامج الأدوية الضرورية الفلسطينية لتحسين القطاع الصيدلاني. وتم تحديث قائمة الأدوية الضرورية في عام 2005. وعلى الرغم من هذه الخطط إلا أن قطاع الصحة الفلسطيني ما زال بحاجة الى دعم مالي وفني مستمر لتطوير بنيته التحتية وكذلك لضمان توفير الأدوية اللازمة لجميع المواطنين بأقل الأسعار.

تكنولوجيا المعلومات والاتصالات:

تطور قطاع تكنولوجيا المعلومات في الأراضي الفلسطينية بسرعة كبيرة. وقد انطلقت العديد من المبادرات الوطنية في مجال الحاسوب وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات. ومن أبرز المبادرات الإستراتيجية الوطنية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات التي أعدت بالشراكة ما بين وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات والقطاعات الحكومية والخاصة. ومبادرة التعليم الفلسطينية التي أطلقت في المنتدى الاقتصادي العالمي عام 2005 وتبنتها الحكومة الفلسطينية ودعمتها وزارة التربية والتعليم العالي ووزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات. وتهدف هذه المبادرة الى دمج تكنولوجيا المعلومات في النظام التعليمي الفلسطيني لتشجيع أنماط التعليم المبتكر. وكذلك مبادرة مناطق التكنولوجيا المتطورة التي تعمل وزارة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات على تأسيسها (7 مناطق)، وتهدف الى توفير الوسائل العلمية للوصول الى الجامعات والموارد ورأس المال الفكري.

ازدادت أعداد خطوط الهاتف الثابت لكل 100 من السكان خلال الفترة 1998 - 2007 بحوالي 60 % مقارنة مع عام 1998. فقد ارتفع المعدل من 6.1 خط هاتف عام 1998 إلى 9.8 عام 2007. وتعتبر هذه الزيادة إنجازا جيدا، ولكن النسبة تبقى منخفضة، مما يتطلب بذل مزيد من الجهود لتعميم هذه الخدمة على جميع السكان. وتجدر الإشارة إلى أن قطاع الاتصالات يعتبر من أكثر القطاعات الاستثمارية الواعدة في الأراضي الفلسطينية. فقد تم إطلاق العديد من المبادرات الاستثمارية في قطاع تكنولوجيا الاتصالات سواء من قبل الحكومة أو من قبل القطاع الخاص.

جدول 1.8: عدد خطوط الهاتف الثابت لكل100 نسمة في الأراضي الفلسطينية حسب المنطقة 1998 - 2007

السنة	الأراضي الفلسطينية	الضفة الغربية	قطاع غزة
1998	**6.1**	6.8	5.0
1999	**7.7**	8.8	6.1
2000	**9.1**	10.3	7.2
2001	**8.1**	9.2	6.4
2002	**7.3**	8.2	6.0
2003	**6.3**	6.4	5.9
2004	**7.9**	8.7	6.5
2005	**9.4**	10.4	7.9
2006	**8.9**	9.9	7.2
2007	**9.8**	11.4	7.4

شكل 1.8: عدد خطوط الهاتف الثابت في الأراضي الفلسطينية لكل 100 من السكان حسب المنطقة
2007 - 1998

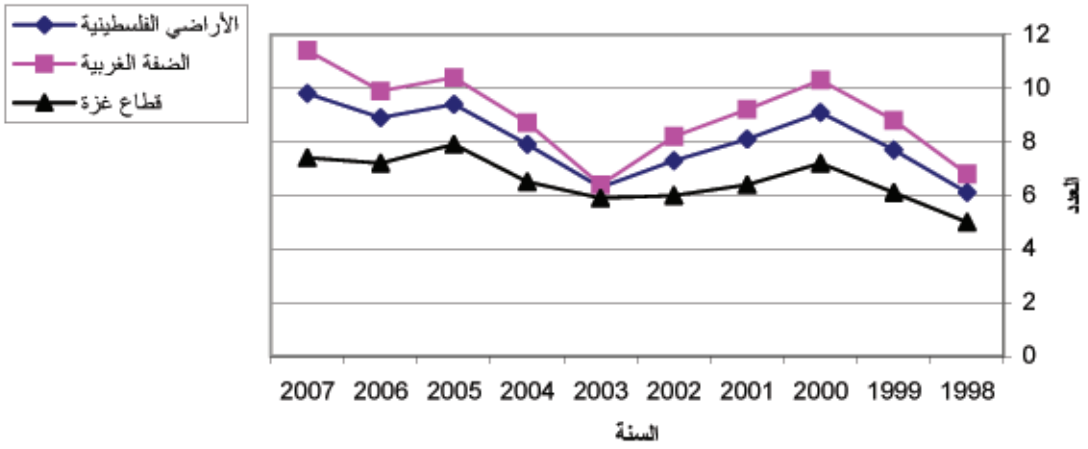

يتضح من جدول (2.8) أن معدل الزيادة في نسبة أعداد خطوط الهاتف الجوال لكل 100 من السكان قد تضاعف أكثر من عشر مرات خلال سبع سنوات (2000 - 2007). وهذا التطور ينسجم مع التطور العالمي في هذا المجال حيث باتت الهواتف الخلوية تنتشر بسرعة كبيرة نظرا للتطور الحاصل على تقنيات هذه الخدمة. وكذلك الانخفاض في تكلفتها مما يشجع معظم فئات السكان على اقتنائها. هناك مصدران رئيسيان لتزويد خدمة الهاتف الجوال في الأراضي الفلسطينية: هما شركة الاتصالات الخلوية الفلسطينية (جوال) والشركات الخلوية الاسرائيلية. ويتوقع أن تستمر الزيادة في استخدام الهواتف الخلوية في الفترة القادمة.

جدول 2.8: عدد خطوط الهاتف الجوال لكل 100 نسمة في الأراضي الفلسطينية
حسب المنطقة 2000 - 2007

السنة	الأراضي الفلسطينية	الضفة الغربية	قطاع غزة
2000	2.6	..	..
2001	5.2	..	..
2002	7.1	5.7	9.5
2003	7.1	..	..
2004	11.8	8.6	18.8
2005	14.8	12.3	19.2
2006	21.0	..	..
2007	27.1	..	..

.. : تعني لا يتوفر بيانات

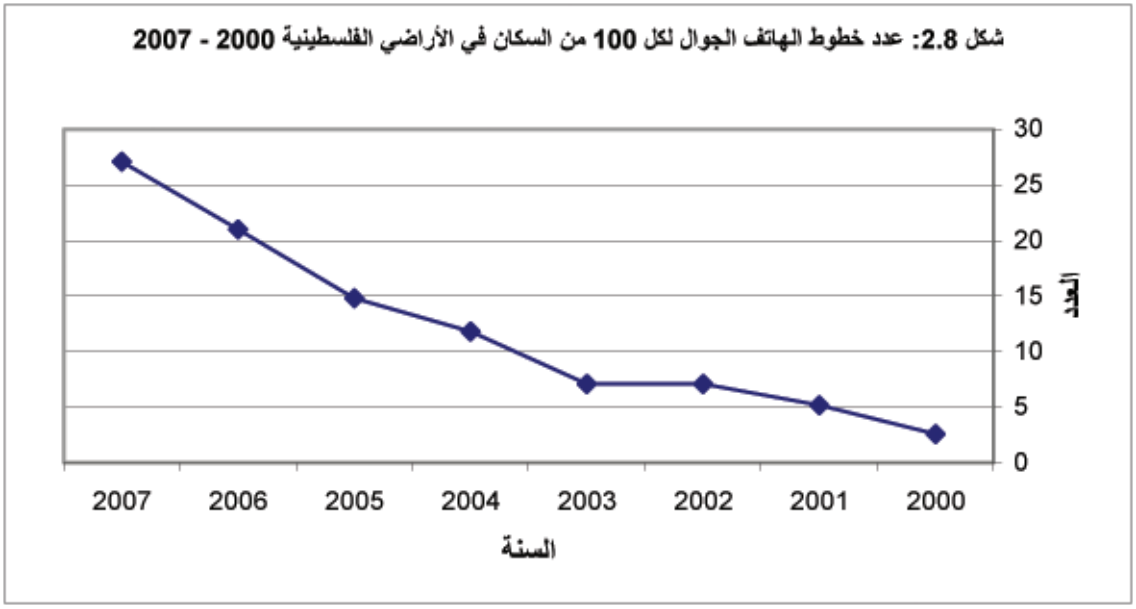

أدى توفر وسائل الاتصال الميسرة بالإنترنت إلى زيادة الاقبال على استخدامها من قبل معظم الفئات السكانية وفي جميع أماكن إقامتهم. فقد ارتفعت نسبة استخدام الإنترنت من 5.4 لكل 100 نسمة عام 2000 إلى 18.4 % عام 2006. وكذلك طرأ ارتفاع كبير على معدلات استخدامها بين الذكور والإناث وكذلك في التجمعات السكانية (حضر/ريف /مخيمات). وعلى الرغم من الارتفاع النسبي الكبير بين عامي 2000 و 2006 إلا أن المعدلات تبقى متدنية مقارنة مع العديد من الدول، وما زال هناك حاجة لجهود إضافية لتعميم استخدام هذه المهارة على أكبر شريحة من المواطنين وخاصة بين فئات الأطفال والشباب، حيث أصبحت الإنترنت من أهم وسائل نقل المعرفة وتوفير المعلومات بسرعة كبيرة وبأسعار قليلة نسبيا.

جدول 3.8: عدد مستخدمي الإنترنت لكل 100 نسمة في الأراضي الفلسطينية حسب المنطقة والجنس ونوع التجمع 2000 - 2006

السنة	المنطقة			الجنس		نوع التجمع		
	الأراضي الفلسطينية	الضفة الغربية	قطاع غزة	ذكر	أنثى	حضر	ريف	مخيم
2000	5.4	5.7	4.7	7.9	2.8	7.4	2.7	3.9
2004	11.9	12.3	11.1	16.2	7.5	14.3	6.3	12.2
2006	18.4	18.8	17.7	23.6	13.1	18.6	16.3	21.5

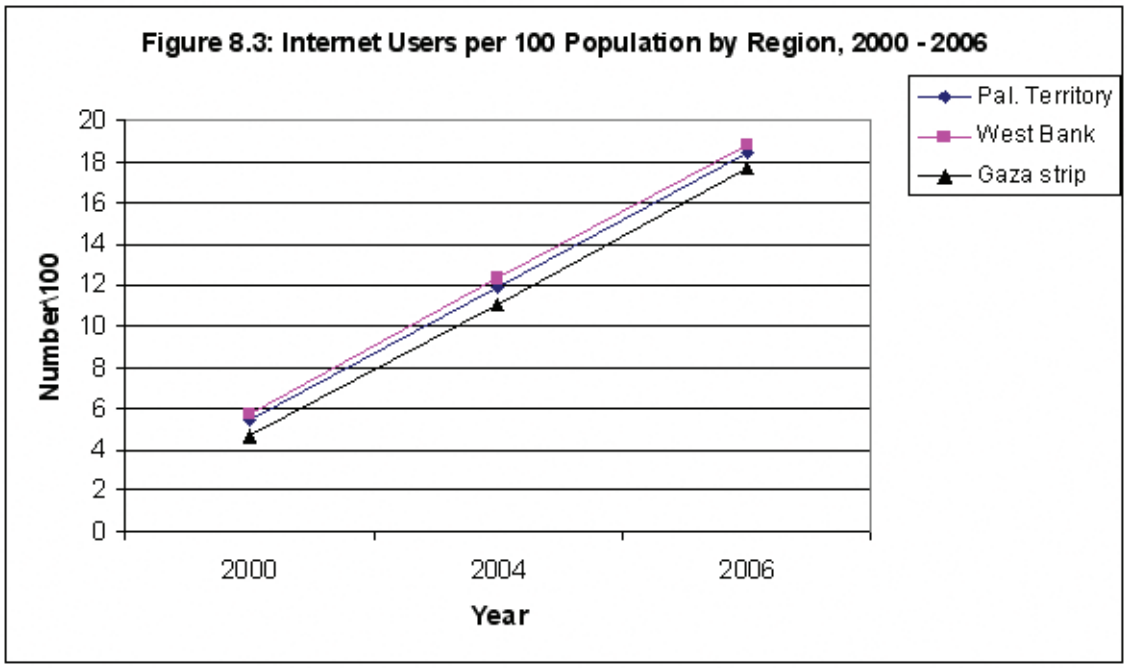

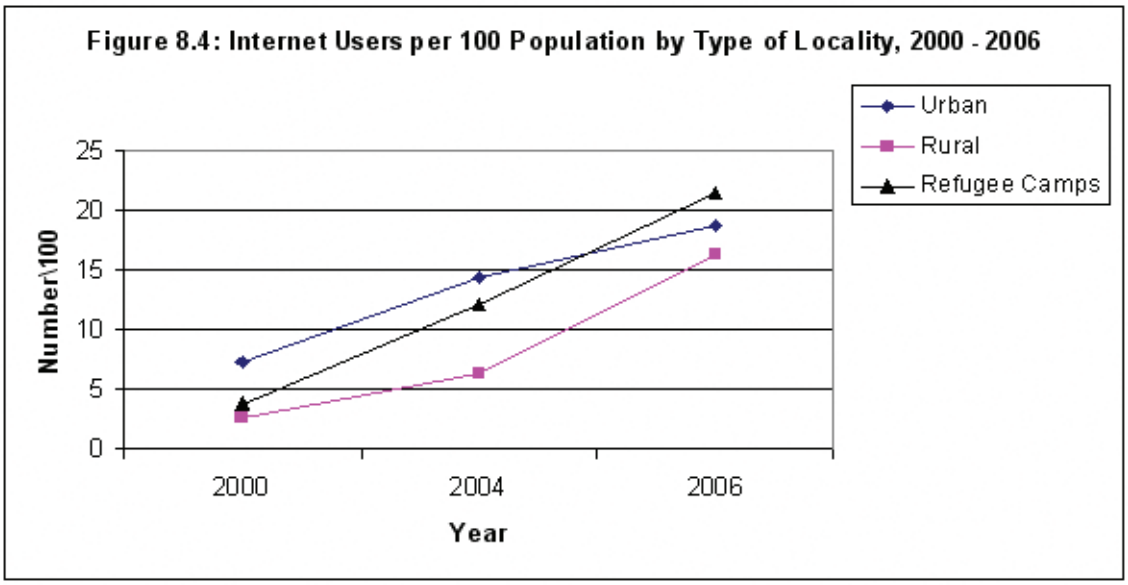

التحديات

تتمثل أبرز التحديات بما يلي:

1. ضمان استثمار المساعدات التنموية في التنمية وليس الإغاثة
2. ضمان الوصول إلى الأسواق العالمية بدون قيود
3. استمرار الدعم المالي للقطاعات الاجتماعية وخاصة التعليم والصحة
4. إزالة القيود على حركة البضائع داخل الأراضي الفلسطينية ومع العالم الخارجي
5. تطوير القدرات المحلية في مجال تصنيع الأدوية والعقاقير الضرورية
6. توفير إحصاءات دقيقة وشاملة وآنية
7. الوضع السياسي غير المستقر في الأراضي الفلسطينية

نقاط القوة

1. استمرار مجتمع المانحين بتقديم المساعدات الإنمائية للسلطة الوطنية الفلسطينية
2. الخبرة المتراكمة لدى المؤسسات الفلسطينية للتعامل مع الحالات الاستثنائية والطارئة في تعظيم الاستفادة من المساعدات
3. وجود استراتيجيات ومبادرات وطنية في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات

التوصيات

1. تطوير البنى التحتية الخاصة في الصناعة والمواصلات
2. المحافظة على الدعم المخصص للتنمية وانفاقه في مجالاته المحددة وعدم تحويله للمساعدات الاغاثية
3. تفعيل نظام جباية الضرائب والرسوم لتوفير التمويل اللازم للمشاريع التنموية
4. البحث عن أسواق جديدة بمزايا تشجيعية لتصدير المنتجات الفلسطينية إليها
5. تنفيذ الاستراتيجيات والمبادرات الوطنية الخاصة بتعزيز تكنولوجيا المعلومات

ملحق

ملحق

تقييم التقدم المحرز نحو تحقيق الأهداف وتوفر البيانات حولها وجودتها

الهدف والغاية	القدرة على جمع المعلومات	توفر البيانات اللازمة للرصد	جودة البيانات	القدرة على التحليل الإحصائي	القدرة على تحقيق الهدف/ الغاية	البيئة المساندة
الهدف 1: القضاء على الفقر المدقع والجوع						
الغاية 1.أ: تخفيض نسبة السكان الذين يقل دخلهم اليومي عن دولار واحد إلى النصف، في الفترة من 1990 إلى 2015	متوسطة	متوفرة	جيدة	جيدة	غير متوقع	ضعيفة (بسبب الظروف السياسية)
الغاية 1.ب: تحقيق العمالة الكاملة والمنتجة والعمل اللائق للجميع، بمن فيهم النساء والشباب	قوية	متوفرة	جيدة	جيدة	غير متوقع	ضعيفة
الغاية 1.ج : تخفيض نسبة السكان الذين يعانون من الجوع إلى النصف، في الفترة من 1990 إلى 2015	متوسطة	غير متوفرة بالتفصيل المطلوب	جيدة	متوسطة	غير متوقع	ضعيفة
الهدف2 : تحقيق تعميم التعليم الابتدائي						
الغاية 2.أ: ضمان تمكن الأطفال في كل مكان، الذكور منهم والإناث على حد سواء، من إتمام مرحلة التعليم الابتدائي بحلول عام 2015	قوية	متوفرة	ممتازة	ممتازة	متحققة	جيدة
الهدف3 : تعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة						
الغاية 3.أ: إزالة التفاوت بين الجنسين في التعليم الابتدائي والثانوي، ويفضل أن يكون ذلك بحلول عام 2005، وإزالته في جميع مراحل التعليم في موعد لا يتجاوز عام 2015	قوية	متوفرة	ممتازة	ممتازة	متحققة رقميا، ولكن لا يوجد بيانات عن جودة التعليم	جيدة
الهدف4 : تخفيض معدل وفيات الأطفال						
الغاية 4.أ: تخفيض معدل وفيات الأطفال دون سن الخامسة بنسبة الثلثين في الفترة من 1990 إلى 2015	جيدة	متوفرة	ضعيفة	جيدة	ممكنة بصعوبة	ضعيفة
الهدف5 : تحسين صحة الأمهات						
الغاية 5.أ: تخفيض معدل وفيات الأمهات بنسبة ثلاثة أرباع في الفترة من 1990 إلى2015	ضعيفة	غير متوفرة	ضعيفة	جيدة	غير متوقع	ضعيفة
الغاية 5.ب: تعميم إتاحة خدمات الصحة الإنجابية بحلول عام 2015	ممتازة	متوفرة	جيدة	ممتازة	غير متوقع	ضعيفة
الهدف 6: مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والملاريا وغيرهما من الأمراض						
الغاية 6.أ: وقف انتشار فيروس نقص المناعة البشرية/ الإيدز بحلول عام 2015 وبدء تقليصه اعتباراً من ذلك التاريخ	ضعيفة	غير متوفرة	لا يوجد بيانات	ضعيفة	غير متوقع	ضعيفة جدا
الغاية 6.ب: تعميم إتاحة العلاج من فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز بحلول عام 2010 لجميع من يحتاجونه	ضعيفة	غير متوفرة	لا يوجد بيانات	ضعيفة	غير متوقع	ضعيفة جدا

الغاية 6.ج: وقف انتشار الملاريا وغيرها من الأمراض الرئيسية بحلول عام 2015	قوية	لا يوجد هذا المرض في فلسطين	لا ينطبق	قوية	متحققة	ممتازة
الهدف 7: ضمان توفر أسباب بقاء البيئة						
الغاية 7.أ: دمج مبادئ التنمية المستدامة في السياسات والبرامج الوطنية وتقليص هدر الموارد البيئية	جيدة	غير متوفرة	البيانات غير متوفرة	ضعيفة	غير متوقع	ضعيفة جدا
الغاية 7.ب: الحد من خسارة التنوع البيولوجي، وتحقيق تخفيض كبير في معدل الخسارة بحلول عام 2010	ضعيفة	غير متوفرة	لا يتوفر بيانات	جيدة	غير متوقع	ضعيفة
الغاية 7.ج: تخفيض نسبة الأشخاص الذين لا يمكنهم الحصول على مياه الشرب المأمونة والصرف الصحي إلى النصف بحلول عام 2015	ممتازة	متوفرة	جيدة	جيدة	متحققة	جيدة
الغاية 7.د: تحقيق تحسن ملموس في حياة 100 مليون نسمة على الأقل من سكان الأحياء الفقيرة بحلول عام 2020	ضعيفة	غير متوفرة	البيانات غير متوفرة	جيدة	غير متوقع	ضعيفة
الهدف 8: إقامة شراكة عالمية من أجل التنمية						
الغاية 8.أ: المضي في إقامة نظام تجاري ومالي يتسم بالانفتاح، والتقيد بالقواعد، وإمكانية التنبؤ به، وعدم التمييز **يشمل** ذلك التزامًا بالحكم الصالح والتنمية والحد من الفقر على الصعيدين الوطني والدولي.	جيدة	غير متوفرة	البيانات غير متوفرة	جيدة	غير متوقع	ضعيفة
الغاية 8.ب: مواجهة الاحتياجات الخاصة لأقل البلدان نموًا. **يشمل** ذلك نفاذ صادرات أقل البلدان نموًا معفاة من التعريفات الجمركية، ونظام الحصص؛ وهو برنامج معزز لتخفيف عبء الديون الثنائية الرسمية، وتقديم مساعدة إنمائية رسمية أسخى إلى البلدان الملتزمة بالحد من الفقر	جيدة	غير متوفرة	البيانات غير متوفرة	جيدة	غير متوقع	ضعيفة
الغاية 8.ج : التصدي للاحتياجات الخاصة للبلدان غير الساحلية والدول الجزرية النامية الصغيرة (عن طريق برامج العمل الخاصة بالتنمية المستدامة للدول الجزرية النامية الصغيرة ونتيجة الدورة الاستثنائية الثانية والعشرين للجمعية العامة)	لا ينطبق	لا ينطبق	لا ينطبق	لا ينطبق	لا ينطبق	لا ينطبق
الغاية 8.د: معالجة مشاكل ديون البلدان النامية معالجة شاملة باتخاذ تدابير وطنية ودولية لجعل الديون محمولة على المدى البعيد	لا ينطبق	لا ينطبق	لا ينطبق	لا ينطبق	لا ينطبق	لا ينطبق
الغاية 8.هـ: التعاون مع شركات المستحضرات الصيدلانية لإتاحة الأدوية الأساسية بأسعار ميسورة في البلدان النامية	جيدة	غير متوفرة	البيانات غير متوفرة	جيدة	غير متوقع	جيدة
الغاية 8.و: التعاون مع القطاع الخاص لإتاحة فوائد التكنولوجيات الجديدة وخاصة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات	ممتازة	متوفرة	جيدة	ممتازة	ممكنة	جيدة